وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية و التجارية

ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: بنوك

المرجع : ..... /2015

مذكـــرة بعنـــوان:

التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة

– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نموذجا–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إعداد الطلبة:

- ريمة بن عسكر
- صليحة متران

إشراف الأستاذة

- سفيان بولعراس

السنة الجامعية: 2014/ 2015

دعاء

قال تعالى:« إقرأ باسم ربكَ الذي خلق* خلق الإنسان من علق* إقرأ وربكَ الأكرم* الذي علم بالقلم* علم الإنسان ما لم يعلم »

العلق1-5.

قال أحد الحكماء:

إن العلم بطيء اللزام....بعيد المرام...لا يدركَ بالسهام...ولا يرى في المنام...ولا يورث عند الآباء والأعمام، إنما هو شجرة لا تطلع إلا بالغرس....ولا تغرس إلا في النفس....ولا تسقى إلا بالدرس....ولا تنبت إلا بإدمان السهر وقلة النوم....وصلة الليل باليوم.

كلمة شكر

إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكيد

قبل كل شيء نشكر الواحد الأحد الذي أعاننا في دراستنا هذه وزودنا بقوة الإرادة عملا بقوله: "وعلمكَ مالم تكن تعلم، وكان فضل الله عليكَ عظيم".

نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد وخاصة الأستاذ المشرف **بولعراس سفيان** لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها راجين من المولى جل علاه أن يوفقه في حياته المهنية والعائلية.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لعائلتينا الكريمتين على ما بذلوه من أجلنا في حياتنا وعملنا هذا.

وإلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة.

وإلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة.

جزاهم الله خيرا

وشكرا.

الإهداء

الحمد لله الذي سدد خطاي ووفقني في مسعاي شاكرة له على توفيقي في دراستي.

إلى من قال عنها جل علاه: "وقضى ربكَ ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى أعز وأغلى ما أملكُ في هذه الدنيا، إلى من بنسمتها تتفتح كل أوراق الزهر إلى من سهرت الليالي وأنا لا أشعر إلى من لساني عن وصفها يعجز أن يعبر، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها أمي الحبيبة "فهيمة".

إلى من أنى بي لدنيا القدر، إلى من كان الشاقي الأكبر، إلى من باسمه أعتز وأفخر إلى مرشدي ومعلمي أبي الحبيب: "إبراهيم".

أسأل الله أن يحفظهما لي ويطيل في عمرهما.

إلى من دخل حياتي وملأها فرحا وسرورا وجعل دنياي ربيعا بالزهور، زوجي وشريكي في الحياة بحلوها ومرها: "فارس".

إلى من كانوا سندي ورفاقي لأسير في الدنيا وأنظر إلى من صانوا الأمانة حتى أكبر وكل منهم لم يقصر إلى: أختي "أمال" وزوجها "نبيل" وإلى "أمينة" وزوجها "عبد الحليم" وإلى أختي الصغرى "نهاد".

إلى أعز ما وهبني الله أخواي: "زياد وإلياس" والحفيد الأول: "أيوب"

أحبكم من كبيركم حتى الأصغر.

إلى أعز من لقاني بهما القدر وكانتا لي سندا: صديقاني الوفيتين ريمة، مسعودة أتمنى لهما كل السعادة والنجاح في مشوارها.

إلى من شاركتني وتقاسمت معي هذا العمل صديقتي صليحة وكل من جمعني بهم القدر في مشواري الدراسي وكل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي.

ريمة

إهداء

"اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل العقدة من لساني يفقه قولي".

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

على إثر هذا القول الجليل والذي نحن له القلوب أهدي ثمرة نجاحي إلى أغلى وردة في الوجود أمي "جهيدة" حفظها الله من كل سوء وأطال عمرها.

إلى من غرس فيا حب العمل والصبر والمثابرة أبي الحبيب "السعيد" أدعو من الله أن يشفيه من مرضه.

إلى من دخل حياتي وكان سبب فرحتي خطيبي "عزيز"

إلى من تقاسمت هي طفولتي وفرحتي وحزني وحتى بطن أمي "وردية" أنار الله دربها .

إلى الإخوة: يحي وزينو والتوأمان الصغيران عزيز محمد وسفيان.

إلى جدتي التي غمرتني بحنانها وحبها والتي منحتني الدعم المادي والنفيسي أطال الله عمرها.

إلى أمي الثانية بعد أمي "عمتي" التي ربتني ومنحتني العطف والحنان أدعوا لها بالشفاء العاجل.

إلى كل الأخوال: مراد، الطاهر، وليد.

إلى خالاتي: عقيلة، سهيلة، ربيعة، وخاصة جميلة التي كانت الصديقة الوفية النصوحة التي لم تبخل عليا بكل نصحها.

إلى من تقاسمت معي متاعب هذا العمل "ريمة"

إلى صديقاتي: كريمة، نوال، منيرة، ريمة.

إلى كل طلاب العلم

صليحة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
دعاء	**-**
شكر وعرفان	**-**
إهداء	**-**
فهرس المحتويات	**–**
مقدمة عامة	**أ–ب**
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي.	
مقدمة الفصل	**2**
1–1– ماهية التكامل الاقتصادي.	3
1–1–1– تعريف التكامل الاقتصادي.	3
1–1–2– أسباب ظهور التكتلات الاقتصادية.	5
1–1–3– أهمية التكامل الاقتصادي.	7
1–1–4– أهداف التكامل الاقتصادي.	8
1–2– أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومزاياها وتكاليفها.	9
1–2–1– أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية.	9
1–2–2– مزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية.	12
1–2–3– تكاليف التكتلات الاقتصادية الإقليمية.	15
خاتمة الفصل	**17**
الفصل الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتحرير التجارة العالمية.	
مقدمة الفصل	**19**

2-1- أبعاد المنظمة العالمية الكبرى.	20
2-1-1- دواعي إنشاء المنظمة.	20
2-1-2- الهيكل التنظيمي للمنظمة.	21
2-1-3- مهام ومبادئ المنظمة.	27
2-1-4- أهداف المنظمة العالمية للتجارة.	30
2-2- التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.	31
2-2-1- تأثير جولة الأوروغواي على التكامل الإقليمي.	32
2-2-2- العلاقة بين الإطار المتعدد الأطراف والإقليمية.	33
2-2-3- العلاقة التفاعلية الإقليمية والتعددية في إطار تحرير التجارة العالمية.	35
أولا: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة.	35
ثانيا: التطورات الطارئة على الإقليمية.	36
ثالثا: الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف.	37
خاتمة الفصل	**40**
الفصل الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية.	
مقدمة الفصل	**42**
3-1- ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	43
3-1-1- تعريف ونشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	43
3-1-2- أهداف وفوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	46
3-2- الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	47
3-2-1- الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	47
3-2-2- البرنامج التنفيذي لمنطقة النجارة الحرة العربية الكبرى.	50

3-2-3- إلتزامات الدول العربية بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	52
3-3- إنجازات ومقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعراقيل التي تواجهها.	53
3-3-1- إنجازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	53
3-3-2- مقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	54
3-3-3- العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	56
خاتمة الفصل	**60**
خاتمة عامة	**62**
قائمة المصادر والمراجع	-

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عضوية الدول العربية في اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى	43
02	مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	45
03	مواقف الدول العربية اتجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	48

مقدمة

أدى سقوط الاتحاد السوفياتي والتقدم الذي شهدته الرأسمالية، بعد نهاية الحرب الباردة إلى ظهور جملة من المفاهيم الجديدة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، وحدوث حالة من الحركة على مستوى الدول وسياساتها الاقتصادية في مختلف مناطق العالم، وقد تراوحت هذه الحقبة من دعاوي توحيد التوجه الدولي وحصره حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة.

وقد جعلت هذه التفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية من الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية أهم الخصائص المميزة للإقتصاد العالمي المعاصر، والذي يعكس تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل والتعاون بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، فعندما تمتلك أمة إرادتها فإنها تعلن هذه الإرادة في شكل تكتل اقتصادي مندمج قائم على الإتحاد والعمل المشترك.

وقد أسفر هذا الشعور عن تكوين اتحادات اقتصادية في إطار ثنائي أو إقليمي، فعندما ظل العالم لفترة يعتبر أن منظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني الوحيد لتحرير التجارة العالمية، فقد أدى هذا إلى ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وفقا لأحكامها، وتحريرها في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة لتي استمرت محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات، ولتأكد الكثير من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها أن التكتل والإنذماج هو أقرب طريق لحل المشاكل الإقتصادية ومواجهة مختلف التحديات تم التوصل إلى إنشاء مناطق للتجارة الحرة في مختلف دول العالم بما فيها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إشكالية الدراسة.

نظرا لشدة المنافسة بين الدول لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية وظهور العديد من هذه التكتلات في شتى بقاع العالم، والاستمرار في محاولات التعاون والتكامل لتحقيق درجات عالية من كثافة الإعتماد المتبادل وتقسيم العمل والإستثمارات والتجارة وغيرها، وبعدما ظل العالم يعتبر أن منظمة التجارة هي الإطار القانوني لتحرير التجارة العالمية، فقد أدت هذه التكتلات إلى ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة في المنظمة.

انطلاقا مما سبق أثيرت الإشكالية حول تصور طبيعة العلاقة بين التكامل الاقتصادي وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وما مدى التفاعل أو التعارض بينهما نحو مزيد من التحرير التجاري والاقتصادي العالمي؟

ولتوضيح أكثر هذه الإشكالية يمكننا إدراج التساؤلات التالية:

1) ما مدى تأثير التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة العالمية وما موقف المنظمة العالمية للتجارة من كل هذا؟

2) ماهي إسهامات التكتلات الإقليمية في تحرير التجارة وكيف تؤدي إلى تحويل التجارة بدل خلقها؟

3) إلى أي مدى نجحت الدول العربية في إنشاء تكتل إقتصادي إقليمي؟

من ضوء هذه التساؤلات ننطلق في دراستنا من عدة فرضيات أساسية أهمها:

1) إن التكامل الاقتصادي يمكن من الإستفادة من مزايا ومقومات كل بلد من البلدان المتكاملة.

2) إن لم تكن التكتلات مخالفة لقوانين المنظمة العالمية للتجارة، فإنها تمثل الحل الأمثل لمساعدة أي تكتل في التقدم.

3) تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من العراقيل والعقبات التي تحول دون توسعها.

أهمية الدراسة:

موضوع الدراسة يكتسي أهمية بالغة، وذلك من خلال تزايد الحاجة إلى مزيد من التعاون والتكامل الدولي، لتعظيم مكاسب تحرير التجارة، ودور التكتلات الإقليمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتحدة والمتكاملة من خلال الاستفاذة من المزايا النسبية لكل منها.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف دراستنا في تسليط الضوء على التكتلات الاقتصادية وطبيعة العلاقة بينها وبين المنظمة كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية والوقوف على مختلف إنجازاتها وتحدياتها.

تمكننا من معرفة ما مدى إمكانية الدول النامية لمسايرة هذا التطور الهائل في إنشاء مختلف التكتلات الاقتصادية وكيفية نجاحها.

التعريف بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنجازاتها ومستقبل الدول العربية من خلال ما أنجزته.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث عن المنهج التاريخي والتحليلي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء بعض التكتلات بالإضافة إلى المنهج الوصفي لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر سواء كانت كتب، مجلات ، أو دراسات أو مواقع إلكترونية.

هيكل البحث:

تحتوي الدراسة على ثلاثة فصول بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى التكامل الإقتصادي من مفاهيم عامة أسبابه، مزاياه وتكاليفه وتطرقنا في الفصل الثاني إلى منظمة التجارة العالمية مع تناول كل ما يتصل بها من مهام ومبادئ وهيكلها التنظيمي وكذا أهدافها وإنجازاتها وعلاقاتها التفاعلية.

ليأتي الفصل الثالث وهو جوهر الدراسة لنقف على دراسة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من نشأة وأهداف والإطار القانوني لها، وصولا إلى إنجازاتها ومقومات نجاحها والعقبات التي وقفت عائقا أمامها.

صعوبات الدراسة والمشاكل التي واجهتها:

نظرا للعوامل والمصالح الاقتصادية المشتركة والمتشابكة بين الدول أدى إلى دفع الدول إلى إقامة تكتلات إقتصادية وما ينجر عنها من تجديد للمعلومات في كل مرة، بالإضافة إلى غياب الإحصائيات الدقيقة بالنسبة للإقتصاد العربي مما يقلل من معلومات الدراسة.

الفصل الأول

مقدمة الفصل

شهد العالم تعاظما كبيرا لبرامج التكامل الاقتصادي الإقليمي مرفوقا بتزايد ملحوظ للجهود المؤسسية المنظمة لتحرير العلاقات التجارية والمالية، فيما بين مختلف بلدان العالم، فلقد لجأت العديد من الدول إلى الدخول في تكتلات إقليمية وغير إقليمية، بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية، ويعد نشوء فكرة التكامل الاقتصادي بذلك من أهم سيمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لما لهذا التكامل من آثار إيجابية ومكاسب اقتصادية تأتي من خلال الإستفاذة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة، وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها وبالتالي زيادة النواتج والدخول القومي في هذه البلدان، فضلا عن الزيادة الكبيرة في فرض العمالة وازدهار اقتصادياتها.

1-1- ماهية التكامل الاقتصادي

1-1-1-تعريف التكامل الاقتصادي

أصل كلمة تكامل: إن أصل كلمة تكامل لاتيني وابتدأ استعمالها عام1620 في قاموس اكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تألف كلا واحدا.

تعريف(01):

إن معنى تكامل يختلف عند الاقتصادي وعند رجل الأعمال والتاجر والمزارع وحتى عند المواطن العادي وقد سمي القرن العشرون بعصر التكتلات الاقتصادية ولقد اختلف أيضا تعريف التكامل الاقتصادي بين اقتصادي وآخر فقد أصبح أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار، فهناك بيلا بلاسا(Béla Balassa) الذي عرف التكامل الاقتصادي وميز بين التكامل الاقتصادي كعملية والتكامل كواقع، فهو كعملية يشمل اجراءات كافة التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، أما كواقع فهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة.[1]

تعريف(02):

عرف "كارل درويش" التكامل بأنه: "انجاز داخل إقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كافي وواسعة الانتشار بشكل كافي لضمان الاستمرار لوقت طويل، اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الاقليم".

ويعرفه "أميتاي ايتزيوني" بأنه: "التكامل هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاتي في مواجهة تحديات داخلية وخارجية".

وعرف "هامس" التكامل بأنه: "العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير".

وهناك من يعرف التكامل بأنه: "العملية التي تتضمن تحويل النشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة...وإذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازج بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية فإن على التكامل أن يجدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية".[2]

تعريف(03):

يمكن تعريف التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة بحيث:

بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتهية إلى دول مختلفة.

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص301.

[2] عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 15-16.

وبوصفه حالة فإنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية، ومن أجل تفسير التعريف السابق يجب علينا أن نفرق بين التكامل والتعاون، التعاون الاقتصادي يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي الدولي.

أما بالنسبة إلى التكامل الاقتصادي، فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي أو العالمي، هي تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي.[1]

تعريف(04):

الفكر الرأسمالي يطرح مفهومين هما:

-المفهوم الاستاتيكي وهو حصيلة الفكر الانكوسكوني والاندماج طبقا لهذا المفهوم يعني إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية لأمة واحدة أو بين الدول المختلفة إلى درجة حدوث انعكاس على استخدام عناصر الانتاج والاستهلاك وأسعار الصرف.

-المفهوم الديناميكي ويتناول الاندماج الذي يحصل بين اقتصاديات معينة من أجل تكوين تجمعات كبيرة ومتماسكة.

إن الاندماج الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية يعني توحيد السياسات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها السياسة المالية، وتوحيد النقد مع ايجاد سلطة عليا تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء.

الاندماج الاقتصادي هو عملية وحالة، فهو عملية لأنه يتم من خلالها اجتماع إرادة الكيانات المندمجة، يترتب عليها قيام مستوى من مستويات الاندماج، مما يؤدي إلى بلوغ كيان جديد يتمتع بشخصية معنوية ومكانة اقتصادية جديدة، ثم يقدم حلولا لمشكلات قائمة ومتوقعة إلى جانب ضرورته في مجالين، الأول عملية النمو والتعاون والمشاركة والثاني متطلبات المنافسة، والاستمرار في عالم التكتلات الاقتصادية الدولية.[2]

تعريف (05):

يقصد بالتكتل الاقتصادي (التكامل) اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات، والأشخاص، ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياستها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائدا إلى الاختلافات في هذه السياسات.

وقيام التكتل الاقتصادي يلزمه إجراءات معينة حتى يتشكل ويؤدي الغرض منه وهذه الإجراءات هي:

-إلغاء القيود المتمثلة في الحواجز والرسوم الجمركية وإجراءات السياسة الجمركية(حمايته، إغلاق...) التي تعترض سبيل السلع والخدمات وهي تنتقل ين الدول الأعضاء في الاتفاق، عادة تتم عملية الإلغاء هذه تدريجيا خوفا من حدوث هزات اقتصادية لظروف الدول المتكاملة، وعادة لا تتفق عملية الإلغاء عند حد إزالة الحدود

[1] حسين عمر، **لتكامل الاقتصادي (أنشودة العالم المعاصر)**. دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، 1998، ص07.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي (مدخل حديث)**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص313.

الجمركية بين الدول بل تشمل كذلك أيضا الاتفاق بين تلك الدول على تعرضه جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي أي من الدول غير الأعضاء في التكامل.

-حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في التكتل دون قيود أو حواجز، وهذا يعني تسهيل هجرة وتنقل الأيدي العاملة الفنية والمخصصة وغيرها سعيا وراء الحصول على أجور أفضل في مستواها، مما يساعد على إزالة مشكلة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة في هذه الدول، كذلك تسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء وذلك بإزالة الاجراءات والصعوبات التي تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها وإليها، وبهذا الإجراء تضمن الدول الأعضاء في الاتفاق زيادة في الإنتاج ونشاطا في التجارة فيما بينها.

-تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في مختلف النواحي الاقتصادية المتمثلة في الجوانب المالية والجوانب النقدية، وهذا بعني توحيد أسعار الضرائب على السلع.[1]

1-1-2-أسباب ظهور التكتلات الاقتصادية

يمكننا تلخيص أهم العوامل والأسباب وراء ظهور التكتلات الاقتصادية فيما يلي:

1- العامل الجغرافي:

من أهم العوامل التي تؤثر في نشوء أو إيجاد التكتل الاقتصادي ذلك لأنه من غير المعقول أن يقوم إتحاد اقتصادي بين العراق والأرجنتين، مثلا للبعد الجغرافي بينهما، لهذا نجد التكامل الاقتصادي قائما بين الدول الأوروبية أو دول أمريكا اللاتينية وبين بعض دول إفريقيا، كما هو بين الدول العربية، وللعامل الجغرافي أثره على تكاليف النقل والوقت الذي تتطلبه عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول الراغبة في التكامل. من هنا يمكن القول أن مبدأ المعاملة بالمثل قد يأخذ طريقة بين الدول الصاعدة جغرافيا دونما حصول تكامل اقتصادي فعلي بينها.

2- البعد الحضاري والثقافي:

على أرض الواقع تسعى الدول التي تفكر في إيجاد تعاون فيما بينها تنتمي إلى جنس مشترك، أو ثقافة واحدة، أو دين واحد، أو لغة واحدة، أو آية صفة مشتركة أخرى، وذلك نظرا لما لهذه العوامل من أثر على تكتل هذه الدول وتحفيزها على الدخول في اتفاقيات اقتصادية تخدم أغراضها وأهدافها، كما حصل بين الدول الأوروبية والدول الخليجية مع الانتباه لاختلافات في هذه العوامل بين الدول العربية الأوروبية.[2]

3- العامل السياسي:

بالإضافة إلى الروابط السابقة نجد البعد السياسي الذي له وزن هام، كدافع لقيام هذه التجمعات الاقليمية وتشكيلها، حيث تتجسد رغبة هذه الدول في تجميع قوامها ليكون لها وزنها في تسيير الأحداث العالمية، وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال التجربة الأوروبية فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية

[1] جاسم محمد، **التجارة الدولية**. دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2013، ص25.

[2] شريف علي ألصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص38.

الثانية، وفي ظل سيطرة كل من الو. م. أ والاتحاد السوفياتي سابقا إنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها وتطويرها إذا بقيت منفردة، ولا أن تؤثر على سير الأحداث في العالم بما في ذلك ضمانات رفاهية شعوبها الاوروبية نفسها، وبالتالي اتجه التفكير إلى أهمية الوحدة كسلاح لإعادة السلام وإغلاق باب الصراعات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالميا، ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي، كحافز يدفع الأقطار المختلفة إلى تكوين تجمعات إقليمية فيما بينها كوسيلة لدعم استقلالها السياسي.

4- العامل الاقتصادي:

هناك من العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية ما يمكن أن يؤثر على اتجاه الدول المختلفة نحو تفضيل مشروعات التكامل الاقليمي نظرا للرغبة القوية لهذه الدول في التصنيع، ففي حقيقة الأمر هناك مزايا عديدة للتكامل الاقتصادي بالنسبة لعملية التصنيع، فكل بلد يستفيد من توسيع السوق أمام منتوجاته الصناعية بسبب إزالة القيود والعوائق على حركة دخولها إلى الدول الأخرى في التكتل، فنجد أن ضعف نطاق الأسواق المحلية النامية يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة، في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية كصناعة المنتوجات المعدنية الأساسية والبتروكيماويات، وصناعة السيارات. والتي تتطلب نفقات هائلة في مجال البحث والتطوير ورؤوس أموال كبيرة، وكفاءات علمية وفنية وتكنولوجيا لإنشائها وإدارتها وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية.

بالإضافة إلى ضعف مركزها التنافسي لأنها تعتمد في صادراتها بالدرجة الأولى على المواد الاولية، وتستورد كل مستلزمات الآلات والمعدات من الدول الصناعية، مما أدى إلى اتساع سياسات اقتصادية خاصة مثل: سياسة إحلال الواردات أو التصدير من أجل الاستيراد.[1]

5- المصالح المشتركة:

وهناك عامل آخر يحفز بعض الدول على التكامل إضافة إلى العوامل السابقة، يتمثل في وجود هموم وتطلعات مشتركة بين هذه الدول، كأن تكون مثلا دولا في طريقها إلى النمو وتشعر بضرورة تعاونها لتتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تنمية اقتصادياتها، والنهوض بظروفها المعيشية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث، أو أن يكون هناك أهداف وأغراض سياسية معينة تسعى بعض الدول لتحقيقها فيما بين الدول الأوروبية.

ومجمل القول أن تشكيل التعاون الاقتصادي بين الدول لا يأتي فقط من خلال الاتفاق على إزالة الحواجز والقيود الجمركية والمالية والنقدية، بل يتم من خلال توافر مزيج من العوامل المشتركة بين دول الاتفاق، يكون من شأن هذه العوامل مجتمعة تحفيز التقارب الاقتصادي والإسراع فيه لخدمة الدول الأعضاء.[2]

[1] آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007، ص33.

[2] شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص59.

1-1-3- أهمية التكامل الاقتصادي

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة لأنها تمكن من تحقيق الكثير من المكاسب ليس هدفا في ذاته، أنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة ندكر منها ما يلي:

1- اتساع حجم السوق:

يتوقف حجم السوق في أي دولة على عدد من العوامل أهمها متوسط دخل الفرد وعدد السكان، ومن المعروف أن زيادة حجم السوق يمكن أن تتم عن طريق التوسع الرأسي أي زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة، وهذا ما يمكن أن يتحقق عن طريق اتساع سياسة إنمائية تهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد، كما يمكن أن تتم زيادة حجم السوق عن طريق "التوسع الأفقي" وهذا ما يمكن أن يتحقق عن طريق زيادة رقعة الأرض التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات أي عن طريق التكامل الاقتصادي.

2- زيادة قوة المساومة:

يؤدي التكامل الاقتصادي بين الدول المتكتلة إلى زيادة تحكمها مجتمعة في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة منفردة، ومن ثم يقوي موقفها من السوق العالمية، سواء فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية، وهذا يبين أن أسلوب الإقناع وحده لم يكف لجعل الدول المتقدمة تأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية، والأمثلة على ذلك في عدم نجاح مؤتمرات التجارة والتنمية الدولية التي انعقدت مرات عديدة تحت لواء الأمم المتحدة في نتائج ملموسة وإيجابية فيما يتعلق بتحسين معدل التداول في مصلحة الدول النامية.

3- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي :

أن التكامل الاقتصادي بين الدول المتحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، نظرا لما يترتب عليه من نظرة تفاؤلية بالنسبة للمستقبل، ومن ثم زيادة إقبال الأفراد على الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات.

4- زيادة فرص التوظيف:

يساعد التكامل الاقتصادي بين البلدان المندمجة على تنسيق السياسات الخاصة بالتوظيف، ثم العمل على رسم سياسة عليا للتوظيف يمكن بموجبها التغلب على كثير من العقبات المحلية التي تواجهها كل دولة على حدا في سبيل تحقيق التوظيف الكامل، لأن هذه الميزة تهم جميع البلدان المتكاملة، فبعضها يعاني من انتشار الفقر والبطالة، بينما يعاني بعضها الآخر من نقص الأيدي العاملة.

5- زيادة المنافسة ومن ثم ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية:

من المعروف أن ضيق حجم السوق هو أحد العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الاحتكار، وما يترتب على ذلك من انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية نتيجة لعدم وجود المنافسة ومن هنا يمكن القول أن التكامل الاقتصادي بين البلدان يؤدي إلى اتساع حجم السوق ومن ثم القضاء على ظاهرة الاحتكار، فالتكامل الاقتصادي بين البلدان المندمجة سوف يجعل مشروعاتها قادرة على مواجهة المنافسة أولا من جانب المشروعات

المماثلة في مختلف البلدان سواء النامية أو المتقدمة، ومن الطبيعي أن يؤدي إلى زيادة المنافسة المشروعة ومنه زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات القائمة.

6- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي:

حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع الرخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن، وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

7- زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء :

يساهم التكامل في زيادة القوة التفاضلية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاضلية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

8- تحقيق الوفرات الاقتصادية :

إن اتساع نطاق السوق يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات، مما يمكن بدوره هذه المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

9-زيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء :

وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يجد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياستها التجارية.

1-1-4- أهداف التكامل الاقتصادي

هناك ثلاثة أنواع من الأهداف تدفع الدول أو المفكرين إلى المناداة بالتكتلات الاقتصادية والسعي لتكوينها وذلك لتحقيق بعض أو كل هذه الأهداف اقتصادية و سياسية وعسكرية ويمكن ايضاحها بما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية:

وهي كثيرة ومن أهمها:

- حل مشكلة ضيق الأسواق: فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومحالا أكبر، وفي حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعات لم تكن قائمة من قبل، وحجم الطلب الداخلي الجديد كثيرا ما يبرز إقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية أكبر، كذلك فإن اتساع السوق يؤدي إلى تخصيص كل إقليم في إنتاج السلع التي يتمتع إنتاجها فيه بمزايا نسبية، وكثيرا ما يؤدي هذا إلى كبر حجم الصناعة وتمتعها بمزايا الانتاج الكبير التي من أهمها انخفاض التكلفة، وقد تنخفض تكاليف الإنتاج إلى درجة تمكن المشروعات من البيع في الأسواق الأجنبية، وإذا حدث ذلك فإن السوق الجديدة لن تكون مقصورة على أسواق دول التكتل بل تشمل أسواقا لدول أجنبية أخرى؛

- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة، فامتداد حدود الدولة اقتصاديا، وزيادة امكانيات الإنتاج تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجياتها من السلع ومن عوامل الإنتاج؛

– تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع، فالمفروض أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تهذيبها وتنميتها؛

– التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية؛

– تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، ذلك أن هذه العملية بعد التكتل الاقتصادي تصبح أسهل وأيسر مما لو قامت بها كل دولة مستقلة عن الأخرى فالوحدة الاقتصادية بين الدول تضع سياسة عامة مستهدفة استغلال الإمكانات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء مستفيدة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل، وهذا يؤدي التكتل الاقتصادي إلى زيادة الدخل القومي وإلى زيادة قوة مركز الدولة الاقتصادي في المحيط الدولي ويبدو واضحا من العرض السريع لفوائد التكتل الاقتصادي أنه كلما كانت اقتصاديات الدول المشتركة متكاملة بدرجة أكبر كان التكامل الاقتصادي يسير في اتجاه صحيح، وإنه كلما كانت الضرائب الجمركية مرتفعة أصلا في الدول الأعضاء فإن إلغائها سوف يؤدي إلى مزايا أعلم وفوائد أعظم.

2- <u>الأهداف السياسية</u>:

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي أهدافا سياسية، ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها، ولكن هناك عقبات تحول دون إتمام قيام الإتحاد السياسي بينهما فتبدآن بتكتل اقتصادي في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، مثلا على أمل أن يمهد الاتحاد الجمركي أو تلك السوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي وذلك بأن تشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية، وبضرورة وجود إرادة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل معه في النهاية بحث وتحقيق التوحيد السياسي.

3-<u>الأهداف العسكرية</u>:

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية من الدول الداخلة في مواجهة العالم الخارجي في حالة أي اعتداء.[1]

1-2- <u>أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومزاياها وتكاليفها</u>

1-2-1- <u>أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية</u>

هناك نماذج وأشكال مختلفة من التكتل الاقتصادي تأخذ طريقها بين الدول الراغبة في ذلك وتعتبر درجة التكتل الاقتصادي العامل الحاسم في اختلاف تكامل اقتصادي عن آخر . ولتوضيح ذلك نستعرض الأشكال التالية للتكتلات الاقتصادية القائمة أو التي يمكن أن تقوم مستقبلا:

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 306-307.

1- الترتيبات التجارية التفضيلية (نظام التفضيلات):

ويخص هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول الغير أعضاء، وكذلك يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي، وأفضل مثال على هذا الشكل الكوم نرث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس عام1932 على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة.[1]

ويقصد به قيام بعض الدول يمنح ميزات لدول أخرى في مجال الرسوم الجمركية، أو القيود التي تعيق حركة انتقال السلع والخدمات، وذلك بهدف مساعدة تلك الدول على تحقيق مزايا ومنافع لمجتمعاتها.[2]

2- منطقة التجارة الحرة:

في هذا النوع من التكامل الاقتصادي يجري الاتفاق بين الدول الأعضاء على إزالة وإلغاء جميع الحواجز الجمركية على انتقال السلع والخدمات داخل حدودها، مع احتفاظ كل دولة من الدول الأعضاء بحقها في فرض الرسوم الجمركية على واردات الدول الأخرى من غير الأعضاء في الاتفاق.

ومثال ذلك منطقة التجارة الحرة الأوروبية التي قامت سنة1959 بين دول مثل إنكلترا، السويد، النرويج، البرتغال، النمسا وسويسرا، وعادة يتم في إطار هذا الاتفاق تحديد السلع المنتجة داخل مناطق التجارة الحرة.[3]

كما يتم الاتفاق على مشكلة إعادة التصدير حتى لا تخرج التجارة في المنطقة الحرة عن مضمونها وإطارها المرسومين لهما ويعد هذا النموذج مقدمة للأشكال الأخرى.

3- الإتحاد الجمركي:

تعمد الدول في إطار هذا الشكل من التكامل الاقتصادي إلى الاتفاق بينها ليس فقط على إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها بل أيضا تتفق على سياسة توحيد الرسوم الجمركية الخاصة بها بالنسبة للدول الأخرى خارج نطاق عضوية الاتفاق، حيث تحل التعريفة الجديدة الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية لكل دولة عضو في الاتفاق وذلك عند قيام هذا الاتحاد. ما يميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة أن الاتحاد الجمركي لا يواجه مشكلة إعادة التصدير التي تواجهها منطقة التجارة الحرة، وكذلك يقيد الاتحاد الدول الأعضاء عند عقدها لاتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء في الإتحاد الجمركي إذ لابد من موافقة دول الاتحاد على هذا الإجراء قبل القيام به.[4]

وبعبارة أخرى الإتحاد الجمركي هو منطقة تجارية تتميز بالتعريفات الجمركية الخارجية والقيود التجارية الأخرى الموحدة لجميع الدول الأعضاء، والتي تفرضها على السلع المستوردة من بلدان الدول الغير أعضاء في الإتحاد الجمركي.

---

[1] عبد الفتاح بوشرار، مرجع سبق ذكره، ص410.

[2] شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص ص60-61.

[3] جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4] شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص61.

4- <u>السوق المشتركة</u>:

بالإضافة إلى الإنجازات التي يحققها الإتحاد الجمركي، فإن السوق المشتركة هي الخطوة التالية في التكامل الاقتصادي، في مثل هذا التوجه يتم إلغاء القيود على حركة الأفراد ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التنسيق التام في السياسات الاقتصادية المالية والنقدية للدول الأعضاء.

ومن الأمثلة على ذلك السوق الأوروبية المشتركة، السوق العربية المشتركة.

أهداف السوق الأوروبية المشتركة

-إلغاء القيود الكمية على تداول المنتجات داخليا، وإلغاء الرسوم الجمركية تدريجيا في فترة تتراوح بين(12-15) سنة إبتداءا من أول كانون الثاني عام 1959؛

-إنشاء إتحاد جمركي بين الدول الأعضاء، وسياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول غير الأعضاء، وإيجاد تعريفة جمركية موحدة يعامل بها العالم الخارجي؛

-إنشاء سياسة موحدة في ميداني الزراعة والنقل؛

-إلغاء القيود بين الدول الأعضاء بالنسبة لحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة والخدمات؛

-إنشاء بنك أوروبي للاستثمار، لخلق مصادر جديدة لتوسيع النشاط الاقتصادي؛

-خطر منح إعانات حكومية للمشروعات إلا في حالات استثنائية، بقصد معاناتها على منافسة منتجات الدول الأعضاء الأخرى؛

-إنتساب المناطق" عبر البحار" إلى السوق، لتدعيم مجهوداتهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي؛

-وضع قواعد لتحريم تثبيت الأسعار أو ممارسة القيود على التجارة أو لإقالة احتكارات داخلية؛

-اتخاذ وتطبيق الإجراءات التي تحقق تنسيق السياسات الاقتصادية، ومعالجة الخلل في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

5- <u>الوحدة الاقتصادية</u>:

إن السير في اتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا وشمولية ويحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما فإن الإتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي، وعندما يتبنى الإتحاد الاقتصادي أوراقا نقدية مشتركة لجميع الأعضاء فإن الإتحاد يصبح إتحادا نقديا أيضا، وهذا ما حدث في الإتحاد الأوروبي حيث أعتمد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء. ومن الأمثلة على ذلك إنفاق الوحدة الاقتصادية العربية والذي كان من نتائجه السوق العربية المشتركة.[1]

[1] عبد الفتاح بوشرار، مرجع سبق ذكره، ص411.

6- الإندماج الاقتصادي الكامل:

وهذا النموذج يمثل أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول، بحيث يصبح اقتصاد واحد، تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا واحدة تطورها هذه الدول ويكون لقراراتها صفة الإلزام لجميع الدول الأعضاء المندمجة ومثال ذلك: ما حصل عند قيام الوحدة بين مصر وسوريا ما سمي" الجمهورية المتحدة" في ذلك الوقت.

وخلاصة لهذا الاستعراض للأشكال الاقتصادية المختلفة لا بد من الانتباه إلى حقيقة تتمثل في السؤال التالي: هل يجب أن يمر كل تكتل اقتصادي بهذه الدرجات من التكامل؟

الواقع أن هناك اختلافا بين الاقتصاديين على هذه الفكرة أو التوجه، فمنهم من يقول بضرورة مرور التكتل الاقتصادي بهذه المراحل، ومنهم من يعارض ذلك، مع العلم الموافقة أو المعارضة شيء نسبي يعتمد على وجه نظر كل طرف والزاوية التي يعالج بها هذه المسألة لكن المهم أن يقوم التعامل الاقتصادي بأي شكل من الأشكال لأن في ذلك مخرجا لصعوبات تواجه الاقتصاد العالمي وبالتالي تحقيق المزيد من التقدم والازدهار للاقتصاد مختلف الدول المعنية، مما يعود بالمنفعة على جميع دول العالم دون استثناء.[1]

1-2-2- مزايا التكتلات الاقتصادية

يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي واستمراريته على المزايا التي يحققها للدول الأعضاء وتمثل في خمسة عناصر وهي:

1- **اتساع حجم السوق:**

التكامل الاقتصادي يعمل على حل مشكلة ضيق الأسواق وبذلك نجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالات أكبر ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها.

بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية ولا شك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء ترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة، كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وبذلك تحقيق الحجم الكبير كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل.

2- **تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة:**

فامتداد حدود الدول الاقتصادية وزيادة إمكانيات للإنتاج تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج.

[1] جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 32- 33.

3- **تسهيل(تيسير) الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع:**

فمن المفترض أن يؤدي الإتحاد إلى تطبيق مبادئ تقييم العمل الفني والوظيفي وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تهذيبها وتنميتها.

4- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدول وبين العالم الخارجي:

فكلما فوتت الدولة الاقتصادية بفضل التكامل كلما زادت أهميتها في المجال الدولي، فتصبح لها ميزة المساومة الاحتكارية والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة، فالإندماج الاقتصادي يعطي الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل وهذه القوة والأهمية الاقتصادية يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الأطراف الأجنبية بما يحقق مصالحها الخاصة ككتلة اقتصادية واحدة كما أن توسع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن معدلات تبادلها.

ففي حقيقة الأمر نجد أن وجود الاقليم يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنظمة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى وبدلك يتعزز مركزها التفاوضي.

5- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:**

يؤدي التكامل الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفرات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج وهذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث تشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.

والمهم هو الالتفات إلى أهمية زيادة الحافز على الاستثمارات في تنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكاملة فتحرير حركة التنقل والتوظف لرؤوس الأموال داخل دول التكتل، فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة التي تزيد من توقعات رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة داخل نطاق المنطقة المتكاملة حيث يتيسر استغلال الموارد الجديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وبذلك يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تحقيق العديد من المزايا للدول المتكاملة كحل مشكلة ضيق السوق وتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في الحصول على عوامل الإنتاج، تطبيق مبادئ تقسيم العمل الأمر الذي يرمي إلى إدراك المهارات والقدرات وتنميتها بالإضافة إلى تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي.[1]

مما سبق نلخص مزايا التكامل الاقتصادي على مستويين هما:

[1] آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص38.

أ/الصناعة:

إن تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات تنخفض ومقدرة الصناعة على المنافسة تزداد كلما زاد الإنتاج واتسعت أسواق المنتجات، كما أن من فوائد التكامل أيضا ضمان فرص للتخصص، فإذا تمت عملية التصنيع في نطاق تكتل إقليمي فإن المنطقة كلها ستجني فوائد هذه العملية، وهي فوائد أكبر كثيرا من الفوائد التي تتاح لكل بلد حيث يبدل مجهودا للتصنيع على انفراد وتظهر فوائد التخصص في مجالات معينة متى توفرت للصناعة منطقة واسعة تشتمل على جميع المرافق الضرورية، ومتى توفرت لها محليا المواد الخام وموارد الطاقة القريبة والرخيصة كما تتعزز الكفاءة الصناعية عند توفر أسواق واسعة للإنتاج الصناعي، إذ أن المنافسة على المستوى الإقليمي في ظروف من تكافؤ الفرص يوفر حافزا لتحسين الكفاءة الإنتاجية حيث تتاح للمستهلك الفرصة للمقارنة بين مختلف أنواع المنتجات من حيث السعر وجودة النوع، كما أن الحاجة إلى التعاون والتكامل الاقتصادي لمقاومة تحكم أسواق البلدان الصناعية في مصائر الدول المتخلفة يتطلب تنويع الصادرات تفاديا لتقلبات أسعار المواد الأولية، كما يعد التكامل الاقتصادي وسيلة لتعزيز مراكز الدول في المفاوضات فمتى استطاعت مجموعة من الدول التي يجمعها التكامل الاقتصادي تجميع طاقاتها وإمكانياتها للتصدير والاستيراد أمكنها الحصول على اهتمام أكبر وتعززت قوتها في المساومة بغية تحقيق أهدافها.

ب/الزراعة:

يعتبر التخصص في الإنتاج الزراعي على أساس الفوارق الموجودة في أحوال الطقس والمناخ ونوع التربة أصلح أساس للتعاون الزراعي لزيادة الإنتاج والتوسع في التبادل التجاري على المستوى الإقليمي بين الدول التي يجمعها التكامل وأهم الحجج التي يلح عليها الخبراء الذين ينصحون بإقامة اتحادات للاندماج الإقليمي الزراعي هي أن هذا الاندماج يسمح للبلدان المتكتلة بتجميع جهودها ومواردها لكي تحصل على إمكانيات أفضل خصوصا عن طريق توزيع التخصص في الأسواق العالمية، وزيادة على ذلك فإن هذا التكتل الإقليمي سيتيح لهذه البلدان فرصا لاقتناء تكنولوجيا مماثلة للتكنولوجيا التي تستخدمها الدول الصناعية.

كما أنه إذا ما أزيد للاندماج الصناعي الإقليمي أن يكون عنصرا أساسيا في سياسة التنمية الاقتصادية، فسيكون من الضروري معالجة مشكلة تحسين الإنتاج الزراعي في المنطقة التي يشملها التكتل الإقليمي، وهذا عن طريق زيادة المحصول الزراعي كما ونوعا، ومتى وجدت سوق مندمجة لمنتجات صناعية تتصل بالزراعة، مثل الأسمدة ومبيدات الحشرات والآلات الزراعية، فسيكون من الممكن زيادة الإنتاجية في الحقل الزراعي في المنطقة حيث يصبح من السهل الحصول على هذه العوامل محليا، دون أن يواجه البلد المعني مشكلة تخصيص عملة صعبة لهذه الغاية.[1]

على الرغم من هذه المزايا للتكتل الاقتصادي يعني بالضرورة أن مشاكل تعترض سبيلها وتؤثر على مدى نجاحها في تحقيق تلك المزايا المرغوبة.

[1] سكينة بن حمود، (التكامل الإقتصادي العربي، واقع وآفاق)، مجلة إقتصادية شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص223-224.

فالصحيح أن التكتلات الاقتصادية تحيط بها مشاكل وعقبات وهذا أمر طبيعي لاختلاف الوضع القائم وظهور وضع جديد بين الدول، إلا أن هذه المشاكل لا يمكن أن تصل بالتكتل الاقتصادي إلى مرحلة يكون فيها عديم الفائدة، فقد تواجه التكتلات الاقتصادية مشكلات تنشأ تلقائيا بمجرد قيامها، وأخرى تظهر عند التنفيذ العملي لها وفي سبيل تدليل (تقليل) هذه المشاكل تجري عمليات التنسيق بين الأطراف بانتظام وعلى فترات زمنية محددة للوصول إلى أفضل مستويات النجاح لهذا التكتل ومن المشاكل التي يواجهها التكتل:

- مشكلة التعريفة الجديدة الموحدة؛
- مشكلة الحماية الجمركية؛
- مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك؛
- مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية؛

كما تظهر مشاكل نتيجة ظروف سياسية وأخرى تظهر نتيجة العلاقات الاقتصادية الدولية مثل التبعية الاقتصادية لبعض الدول.

كما أشرنا فإن هذه المشاكل يمكن التعامل معها بطريقة تحافظ على وحدة التكتل الاقتصادي بين الدول الأعضاء لما له من فوائد جمة على هذه الدول.[1]

1-2-3- تكاليف التكتلات الاقتصادية (الإقليمية)

تمنح التكتلات الاقتصادية مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنها تنطوي على عيوب وتكاليف على هذه الدول، فتحقيق الإتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها:

- ضياع استقلالية كل بلد عضو، حيث يجب عليه احترام عدد معين من القواعد ونأخذ مثال الإتحاد الاقتصادي والنقدي للإقليم الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها أن العجز العام لا يجب أن يتعدى3%من الناتج المحلي الخام، والدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز60%من الناتج المحلي الخام، كما أن معدلات التضخم والفوائد في المدى الطويل لابد أن تكون محصورة في مجال معين؛
- اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية في دول الإتحاد عن بعضها البعض من ناحية وبينها وبين المصلحة العامة والسياسة العليا للإتحاد من ناحية أخرى، فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها وأن تعدل من سياستها لأنها لم تقم إلى في ظل الحماية وأن زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها؛
- المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفة ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية، ارتفاع المديونيات الخارجية، ضعف وتدني شبكات البنية الأساسية التي تربط بين هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي، علاوة على عدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة؛
- تقليص الإيرادات الجبائية نظرا لتحويل اتجاه المبادلات وحريتها، كما يحتمل أن تكون إيجابيات وتكاليف التكامل لكل بلد عضو مختلفة عن الآخر نظرا للاختلاف المبدئي لوضعيتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية

[1] شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص ص60-61.

والسياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكامل الاقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا وبدرجات متفاوتة.

وما يمكن استخلاصه هو أن الأرباح والخسائر من التكامل سواء تم قياسها بالنسبة للتغيرات في التجارة أو الرفاهية من المتوقع أن تكون صغيرة، وإذا كان هناك تغيير كبير في اقتصاد بلد عضو في الإتحاد، فإنه يأتي نتيجة التغيرات في النمو الاقتصادي اعتمادا على توسيع السوق من خلال الابتكارات في الميادين التقنية والتحسين في ظروف التسيير وزيادة درجة المنافسة، كما أن الدخول في أي اتحاد اقتصادي لا يعني بالضرورة أن المزايا الكاملة سيتم الحصول عليها إنما هناك العديد من العيوب والتشوهات التي قد تظهر فيها بعد وبالتالي فمن الضروري تفادي الاختلافات، لأن اختيار التكامل الاقتصادي لا يجب أن ينسي كل دولة حقيقية أولويتها الوطنية خاصة إذا كانت تكاليف التكامل أكثر من إيجابيته.[1]

[1] آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص38.

خاتمة الفصل

في نهاية هذا الفصل لابد من الإشارة إلى ملاحظات والمتعلقة بالتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي هي في طور الاكتمال والتكوين من ناحية الأوزان والآثار على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومختلف توجهاته ونحصرها فيما يلي:

يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستزيد من حجم التجارة الدولية وستعمق أكبر من مبدأ الاعتماد المتبادل مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل.

مما ينتج عنه آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل

إن أهم سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن هي الحركة المطلقة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وتكنولوجيا المعلومات والأيدي العاملة وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيا الإتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدوا وكأنه قرية صغيرة، ولقد شهد الاقتصاد العالمي الحديث عدة تطورات في القرن العشرين أهمها انعقاد مؤتمر بريتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان من بين نتائجه ظهور اتفاقية الجات، وقد كان الغرض من قيام هذه الإتفاقية وضع قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية ومن أجل توسع نطاق هذه الاتفاقية فقد عرفت تطورا خلال الفترة 1947-1994 حيث أسفر المؤتمر المنعقد في 1994عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر أقوى مؤسسة اقتصادية ومالية بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2-1- أبعاد المنظمة العالمية للتجارة

2-1-1- دواعي إنشاء المنظمة

لم تكن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في صورتها الأصلية وفي هيكلها وأوضاعها قبل دورة أوروجواي تزيد على أن تكون اتفاقيته دولية لتحرير التجارة ولم يكن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة سهلا، حيث كانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الموقعة في أكتوبر 1947 خلال مؤتمرها فانا قد أشارت إلى إقامة هذه المنظمة، ولكن أسقطت هذه الفكرة نظرا لرفض الكونجرس الأمريكي هذا المشروع وذلك للحفاظ على السيادة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتخوفه من أن إنشاء المنظمة سوف يؤدي إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين، لذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بالموافقة على الجزء الخاص بالسياسة التجارية والذي نشأت بموجبه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وأمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ظهرت الحاجة مرة أخرى إلى ضرورة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل أمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة اعتبارا من1994،ويمكن إدراج دواعي الإنشاء في الأسباب الثلاثة التالية:

– أن الجات لم تكن منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الإضطلاح حيث كانت تفتقد إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية، ولبيان الفرق بين الجات وبين المنظمات الأخرى نجد أن البنك الدولي مثلا وهو يستوفي مقومات المنظمة الدولية يستند إلى ميثاق يحدد أهدافه ويحدد طريقة اتخاذ القرار فيه وتوزيع السلطات اللازمة لاتخاذ القرار بين مجلس المحافظين، والمجلس التنفيذي، والموظفين الإداريين، أما في حالة الجات فإننا نجد الميثاق الذي يتمثل في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ولا نجد الهيكل التشريعي أو التنفيذي الموجود في البنك الدولي وقد عملت دورة الأوروجواي على تدارك هذا العيب بإنشاء منظمة التجارة العالمية لكي تحل محل الجات وتتضمن تلك الأجهزة التي كانت غائبة في تنظيم الجات؛

– رغم أهمية الدور الذي قامت به المؤسسات الدولية مند نشأتها في توفير قدر من الاستقرار النسبي للنظامين النقدي والمالي على صعيد العالم، وتمويل جهود التنمية ومعالجة بعض الإختلالات المالية الخارجية للدول النامية، إلا أن دور هذه المؤسسات في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية يعتمد بدرجة رئيسية على سياسات نقدية ومالية فظهرت الحاجة مرة أخرى إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتساهم في سد أوجه النقص في المؤسسات الدولية ولكي تكون هناك نظرة متكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالنقد، التمويل، التجارة والتنمية؛

– إن دورة أوروجواي قد تضمنت عددا من القضايا الأصلية وقد تم وضع قضايا الخدمات على جدول أعمال الأوروغواي وأصبح هذا الموضوع من العلامات المميزة لهذه الدورة حيث كان نطاق مفاوضات الجات فيما مضى يتركز أساسا على قضايا التجارة والتخفيضات على التعريفة وإلغاء القيود الكمية ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة عالمية للتجارة؛[1]

[1] ريتشارد هارمسن، (جولة أوروغواي نغمة على الاقتصاد العالمي)، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1995، ص11.

وبعد انتهاء أعمال دورة أوروغواي، بدأ العمل من أجل الدفع بالاتفاقية إلى الأمام حتى تصبح لها شرعيتها الدولية وتدخل في إطارها مختلف دول العالم كإطار مؤسسي واحد وفي 15 أفريل 1994 أعلن وزراء مالية واقتصاد 117 دولة في مراكش قيام منظمة التجارة العالمية، وبقيام هذه المنظمة في 1995 اختفت اتفاقية الجات لتحل محلها هذه المنظمة الجديدة التي بدأت عملها لإدارة اتفاقية الجات وجميع نتائج جولة أوروغواي وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف وللتعاون مع صندوق النقد والبنوك الولية في مجال السياسة الاقتصادية.

ويمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي.[1]

2-1-2- الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة وآلية عمل أجهزتها

أولا : الهيكل التنظيمي للمنظمة:

أحدثت المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الهياكل التنظيمية بشكل يتلاءم مع وظيفتها وبالنسبة لتنوع اختصاصات الأجهزة فيتضح من خلال حقيقة وجود أجهزة ذات اختصاص عام وأخرى ذات اختصاص محدد فكل نوع من هذه الأجهزة يستجيب تشكيله واختصاصاته لاعتبارات محددة، إن واضعي اتفاقيات التجارة العالمية قد انتهوا إلى أن الأجهزة ذات الاختصاص العام تمارس اختصاصاتها بالنسبة لمجمل الاتفاقات.

ويلاحظ أنه لا يجب الاقتصار في دراسة أجهزة منظمة التجارة العالمية على تلك المنصوص عليها في اتفاقية مراكش، بل يجب أن يضاف إليها أيضا تلك الواردة في الاتفاقات الدولية التجارية متعددة الأطراف.

في ضوء ما تقدم يمكن التعرض لبحث الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية بدراسة الأجهزة العامة ثم الأجهزة المتخصصة.

1- الأجهزة العامة:

وهي تلك المنصوص عليها في اتفاقية مراكش، والتي تشمل كلا من المؤتمر الوزاري والمجلس العام والأمانة وجهاز مستوية المنازعات، واستعراض السياسة الخارجية.

أ- المؤتمر الوزاري:

يجيء في مقدمة هذه المنظمة ويتكون من كل ممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل ويقوم بالصلاحيات الرئيسية للمنظمة ويتخذ جميع الترتيبات الضرورية لذلك كما يتخذ جميع القرارات المتعلقة بالمسائل المطروحة أو التي تثيرها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والتي يطرحها ذوي المصلحة طبقا للإجراءات المسطرة في تلك الاتفاقية.[2]

وتتضح أهمية هذا الجهاز بالنسبة لكل من تشكيله واختصاصه.

[1] ياسر زغبي، **اتفاقية الجات**. دار الندى، بيروت، 1999، ص31.

[2] مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية (النظام الدولي للتجارة الدولية)**. الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص38.

***التشكيل:**

يتكون المؤتمر من ممثلي جميع الأعضاء (المادة1/4من اتفاقية مراكز) وهكذا مبدأ المساواة واجب الإحترام في هذا الشأن، ولا يقتصر أعمال مبدأ المساواة على التشكيل فقط بل يمتد إلى عملية التصويت فلكل عضو في اجتماعات المؤتمر الوزاري صوت واحد (المادة1/9 من اتفاقية مراكش).

***الاختصاص:**

لرغم أن اجتماعات المؤتمر الوزاري دورية باجتماعه مرة على الأقل كل سنتين (المادة1/4 من الإتفاقية المذكورة) فإن المؤتمر الوزاري يتمتع بخصيصة أساسية تتمثل في أن اختصاصه عام وشامل، فقد أكدت اتفاقية مراكش أن للمؤتمر الوزاري سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل، إن واضعيها أكدوا على مسائل معينة تدخل في نطاق اختصاص المؤتمر الوزاري وتشمل تلك المسائل:

– منح العضوية للمؤتمر الوزاري وحده اختصاص اتخاذ قرار انضمام الدول ؛

– سريان الاتفاقيات (التعديلات والإعفاءات) ؛

– للمؤتمر الوزاري انشاء لجان محددة من قبل اتفاقية مراكش وهكذا فإنه له الحق في إنشاء لجان التجارة والتنمية (المسائل التنظيمية) ؛[1]

ب– المجلس العام: الجهاز المحوري للمنظمة

يتكون هو الآخر من ممثلي جميع الأعضاء غير أنه يجتمع في أي وقت ملائم في الفترة ما بين مؤتمرين بحيث يصبح في تلك الفترة يمارس صلاحيات واسعة ضمن حدود ما رسمته الاتفاقية ويحدد نظامه الداخلي ويصادق عليه، كما يصادق من جهة أخرى على النظام الداخلي للجان المحددة في الفترة السابعة من المادة الرابعة في الاتفاقية وهي:

– لجنة التجارة والتنمية ؛

– لجان حصرية مقيدة بتطبيق أهداف خاصة بميزان المدفوعات ولجنة الميزانية والإدارة والمالية التي تعمل جميعها وفقا لنظام الاتفاقية واتفاقية التجارة المتعددة الأطراف وكل الوظائف الإضافية التي يكفلها المجلس العام وفي إطار وظائفها فإن لجنة التجارة والتنمية تفحص دوريا الأحكام الخاصة للاتفاقيات التجارية المتعدة الأطراف لفائدة الدول الأقل تقدما وتعرض تقريرها على المجلس العام الذي يتخذ بشأنها الإجراءات الملائمة وتعتبر تلك اللجان أجهزة متخصصة؛

يجتمع المجلس العام في الوقت المناسب من أجل إعفائه من الوظائف الخاصة بتسوية النزاعات والمعبر عنها سابقا لتأخذ استقلاليتها وتعين رئيسها وتحدد نظامها الداخلي.

يجتمع المجلس العام في وقت ملائم من أجل إعفائه أيضا من الوظائف الخاصة بفحص السياسة التجارية التي يمكن للجنتما أن تحدد نظامها الداخلي وتعين رئيسها.

[1] مصطفى سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ص38–39.

تنشأ عدة مجالس كأجهزة متخصصة تدعى على التوالي: مجلس تجارة السلع، مجلس تجارة الخدمات ومجلس للحقوق الفكرية المتعلقة بالتجارة.

إن كل تلك المجالس تتصرف وفقا للسلوكيات المرتبة من قبل المجلس العام والتي تضمنتها الاتفاقيات الخاصة بكل ميدان للحذف.

إن ما يمكن استخلاصه في هذا الجانب هو خلق أجهزة مرنة ومتخصصة قادرة على تسيير المعلومات وفحص المسائل المطروحة في ميدان التجارة الدولية للسلع والخدمات دون أن تفلت أو تخرج عن السلوكيات العامة التي حددتها الاتفاقية، لاسيما وأنه على كل المجالس أن تقدم تقاريرها للمجلس العام دون تأخير.[1]

ج- <u>الأمانة</u>:

لا يخرج وضع أمانة منظمة التجارة العالمية عن مثليه في المنظمات الدولية الأخرى، إن الأمانة العامة للمنظمة المذكورة تخضع للقواعد العامة في هذا الشأن، فيتم إنشاء الأمانة من خلال المؤتمر الوزاري والتي يرأسها الموظف الإداري الأكبر والذي يطلق عليه: المدير العام، ويحدد المؤتمر سلطاته وواجباته، وشروط خدمته وفترة شغل منصبه (المادة2 من اتفاقية مراكش).

ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري، وعلى ما تقوم به المنظمات الدولية من بيان المركز القانوني لموظفيها، نصت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من اتفاقية مراكش على منح هؤلاء الموظفين الامتيازات والحصانات التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة في كل الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية.[2]

ويخضع المدير العام والعاملين معه فقط الأحكام المنظمة العالمية للتجارة إذ لهم طابع دولي محض ولا يجوز لهم أن يخضعوا لأي تأثير من أجل القيام بمهامهم لموظفين دوليين.

ويدخل ضمن صلاحيات المدير العام تقديم التقرير السنوي إلى لجنة الموازنة والمالية والإدارة وكدا مشروع الميزانية لتفحصها وتقدم توصياتها المتعلقة بالموضوع إلى المجلس العام الذي هو صاحب الصلاحية في المصادقة عليه.

إن اللجنة المذكورة أعلاه تقدم للمجلس العام اقتراحات لكيفية توزيع نفقات المنظمة على أعضائها وكذا الإجراءات التي يمكن أن تتخذ بالنسبة للمتخلفين عن دفع مساهماتهم.[3]

د- <u>جهاز تسوية المنازعات</u>:

أن المشكلة التي تواجه تنظيم التجارة الدولية لا تكمن فقط في تحديد قواعد تحكم المعاملات التجارية فيما بين الدول، بل في ضرورة العمل على احترام هذه القواعد بمواجهة ما قد ينشب في العمل من خلافات تتعلق بتطبيق النصوص وتفسيرها، فالمنازعات في المجال التجاري أمر وارد، بل شائع، فالقواعد القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية تتأثر بصفة أساسية بالظروف والأحوال الاقتصادية.

---

[1] محفوظ لعشب، **<u>المنظمة العالمية للتجارة</u>**. الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص37-39.

[2] مصطفى سلامة، مرجع سبق ذكره ص ص43-44.

[3] محفوظ لعشب، مرجع سبق ذكره ص40.

فهذه القواعد ترتبط في تكوينها ومضمونها وتطبيقها بمدى ثبات وتغير الظروف الاقتصادية.

إن جهاز تسوية المنازعات يتم مباشرة مهامه من خلال المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، فوفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من اتفاقية مراكش "ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للإطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات" على أنه وفقا للنص السابق فإن للجهاز أن يعين لنفسه رئيسا، وأن يضع قواعد إجراءاته حسبما تقتضي الضرورة للنهوض بالمسؤوليات المذكورة.

يضاف إلى كل ما تقدم، ومن خلال ممارسات الجات1947 إن جهاز التسوية لن يواجه فقط ببحث المنازعات بالاتفاقيات المشمولة السابق بيانها فقط، بل أيضا اتفاقيات أخرى كذلك المتعلقة بالتكامل الإقليمي من اتحادات جمركية، ومناطق حرة ومدى تطابقها مع اتفاقية مراكش والاتفاقيات الأخرى المعنية، ويباشر جهاز تسوية المنازعات في إطار المنظمة مجموعة من الوظائف تستند إلى أسس متعددة، تمنح هذا الجهاز طبيعة خاصة في إطار وسائل فض المنازعات في نطاق المنظمات الدولية، فمن ناحية تدور وظائف الجهاز وترتبط بارتضاء أطراف النزاع، فالطابع الإرتضائي لعمل الجهاز أمر أساسي في هذا الشأن، ومن ناحية أخرى الطابع المتعدد الوظائف لجهاز التسوية أمر واضح وملموس في نصوص التفاهم المتعلق بهذا الشأن.

الدور المركزي لجهاز في التسوية لجهاز تسوية المنازعات دور مركزي في إتمام حل المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية منها:

-يتولى تشكيل فرق التحكيم "المجموعات الخاصة" وكذلك الامر بالنسبة لجهاز الاستئناف.

-يقوم باتخاذ القرارات اللازمة لحل المنازعات.

هـ- <u>جهاز استعراض السياسة التجارية</u>:

بعد تأسيس آلية أو جهاز لاستعراض السياسة التجارية أحد مظاهر الأجهزة المستحدثة التي أثمرت عنها مفاوضات أورجواي للتجارة العالمية، حقيقة فإنه في ظل الجات1947 كانت اجتماعات الأطراف المتعاقدة تمثل نوعا من الاستعراض العام للسياسة التجارية للدول الأعضاء، غير أن هذه الاجتماعات لم يكن هناك من إطار تنظيمي محدد يحكمها، ويحدد الهدف منها وأسلوب ممارستها، لدا تم النص في الملحق(03) لاتفاقية مراكش لعام1994 بإنشاء آلية لاستعراض السياسة التجارية.

وتتضح أهمية هذا الجهاز بالنسبة إلى كل من الهدف من تأسيسه، والمبدأ الذي يحكم عمله وأسس مباشرته لاختصاصه.

***<u>الهدف</u>:**

فالجهاز يهدف إلى القيام بعملية تقويم من أجل بحث كل من الآثار الإيجابية والسلبية لسريان قواعد النظام الدولي التجاري والقيام بتقويم عام وشامل للعلاقات بين السياسات والممارسات من ناحية ونظام الدولة التجاري من ناحية أخرى.

***المبدأ:**

حدد الملحق رقم(03) لاتفاقية مراكش المنشئ لآلية استعراض السياسة التجارية مبدأ الشفافية المحلية كطريق أو منهاج لإمكان الإطلاع بهدف فحص النظام الدولي التجاري ككل، فالنشر والمعرفة أمر ضروري لإمكان ممارسة وظيفة استعراض السياسة التجارية.

- أسس مباشرة الجهاز لاختصاصاته:

لا يمكن تحريك إجراءات استعراض السياسة التجارية إلا من خلال الدول ذاتها، أو أمانة منظمة التجارة العالمية.

2- الأجهزة المتخصصة:

يعد إنشاء أجهزة متخصصة في إطار المنظمات الدولية أخدا مراعاة لأهمية مبدأ التخصص، الذي يحقق أهدافا متعددة، ومن خلال قراءة لاتفاقية مراكش وملاحقها يبين تبنيها لمبدأ التخصص داخل إطار النظام الدولي التجاري الذي تسعى إلى تأسيسه وتنقسم الأجهزة المتخصصة في هذه الاتفاقية إلى نوعين: النوع الأول يتعلق بقطاع من القطاعات محل التنظيم ويسمى بالمجالس، أما النوع الآخر من الأجهزة المتخصصة فيختص بمسائل محددة وردت في اتفاقية مراكش أو ملاحقها ويطلق عليه اللجان.

أ- المجالس:

إن الغرض الرئيسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية وضع تنظيم قانوني لقطاعات التجارة الدولية المختلفة يتواجد بجوار التنظيم الشامل للتجارة الدولية والذي تضطلع به الأجهزة العامة للمنظمة أجهزة أخرى متخصصة يقوم كل جهاز منها بمباشرة اختصاصه في مجال من مجالات التجارة الدولية الرئيسية، السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، لذا تم النص في اتفاقية مراكش لعام1994 على إنشاء ثلاثة مجالس يختص كل واحد منها بأحد قطاعات التجارة الدولية، هكذا فإن الفقرة الخامسة من المادة الرابعة لاتفاقية مراكش تنص على إنشاء المجالس الثلاثة التالية:

***مجلس شؤون التجارة في السلع:**

والذي يشرف على سير إنفاقات التجارة متعددة الأطراف.

***مجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية:**

ويطلق عليه مجلس الملكية الفكرية ونظرة عامة على النص الوارد في اتفاقية مراكش تبين أن الفقرة الخامسة من المادة الرابعة لاتفاقية مراكش قد وضعت عدة مبادئ عامة تحكم عمل هذه المجالس الثلاثة من حيث كل من العضوية ونطاق الاختصاص.

ب- اللجان:

وهي نوعان: نوع حددته اتفاقية مراكش، وآخر تكفلت ببيانه اتفاقيات تجارة السلع.

***اللجان الواردة في اتفاقية مراكش:**

جاء في اتفاقية مراكش إن للمؤتمر الوزاري للمنظمة اختصاص إنشاء لجان محددة أو أية لجان أخرى، حيث

عضويتها مفتوحة لممثلي جميع الدول، وتقدم هذه اللجان بأداء المهام الموكلة إليها بمقتضى اتفاقية مراكش والاتفاقات متعددة الأطراف.

ويلاحظ أن اتفاقية مراكش لم تبين طبيعة العلاقة بين اللجان السابقة والمجالس المتخصصة، ولعل في إشراف المجلس العام على كل من المجالس واللجان، ما يكفل ترتيب العلاقة فيما بين نوعي الأجهزة المتقدم ذكرها.

***اللجان الواردة في اتفاقية تجارة السلع:**

وهي متعددة، ففي إطار الاتفاق بشأن القيود الفنية على التجارة هناك اللجنة المعنية بهذه القيود، وكذلك بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، والزراعة، ومع تعدد الإجراءات وتتابع الوسائل لأداء كل لجنة أو جهاز متخصص لمهامه فإن هناك ملاحظتين عامتين بهذا الشأن:

الملاحظة الأولى:

إن أي خلاف قد يعرض أثناء ممارسة اللجنة أو الجهاز لعمله يتم نظره من جانب جهاز تسوية المنازعات.

الملاحظة الثانية:

يقوم المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بالإشراف على الأجهزة الواردة في الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.[1]

ثانيا: آلية عمل أجهزتها :

للمنظمة العالمية للتجارة شخصية اعتبارية، تمنح لها ما يلزم من امتيازات وحصانات وأهلية قانونية لمباشرة مهامها، كما تمنح هي الأخرى لموظفيها وممثلي الأعضاء جميع الامتيازات والحصانات التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة، ويتم اتخاذ القرارات داخل المنظمة بتوافق الآراء حسب الممارسات المتبعة بمقتضى اتفاقية "الجات" ويعني ذلك أن القرار يتخذ عندما لا يتعرض عليه أي عضو بشكل رسمي ويتطلب ذلك من الدول التي ترغب في الموافقة على اقتراحاتها إجراء مفاوضات جدية لجمع أكبر عدد من الأصوات، وتتم هذه المفاوضات داخل المنظمة العالمية للتجارة بين عدد معين من الفاعلين يقيمون فيما بينهم تحالفات تختلف أشكالها باختلاف المصالح، أول تحالف يتمثل في الرباعي الذي يجمع الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي وكندا، حيث تحتل هذه الدول المكانة الأهم في التجارة الدولية، إلا أنها تختلف أحيانا في بعض المسائل، أمل التحالف الثاني فهي مجموعة "كبرنز" التي تقودها أستراليا وتضم زيلندا الجديدة الأرجنتين، البرازيل وبعض الدول الأسيوية، والتي تتميز باتفاقها الدائم حول المسائل الزراعية.

ورغم الدول النامية الأعضاء والدول المنظمة حديثا إلى المنظمة لم تحالف في شكل نظامي، إلا أنها تستطيع التأثير على سير بعض المفاوضات، وكمثال على ذلك المفاوضات حول تجارة المنسوجات التي تعد موافقة بعض الدول مثل هونغ كونغ وباكستان عليها أمرا إلزاميا.

[1] مصطفى سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ص45-46.

ورغم أن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر الإطار العالمي المتعدد الأطراف الوحيد والفعلي إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل من الإتحاد الأوروبي تفرض دائما آرائها استنادا إلى النموذج الاقتصادي الذي يقتضي أن تحدد الدولة الأقوى اقتصاديا القواعد المطبقة على التجارة بين الدول.

هذا وفي حالات استثنائية، عندما لا يتم الوصول إلى توافق الآراء، يتم اللجوء إلى التصويت وتمثل كل دولة بصوت واحد، ويقرر المؤتمر الوزاري بأغلبية ثلثي الأعضاء إذا كان هذا التعديل المقترح سيعرض على الأعضاء أولا، كما يقرر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء إذا حصل رفض دولة ما لتعديل تم تبنيه فذلك يستوجب انسحابها من المنظمة، بمعين أن آلية التصويت في المنظمة تمكن في إقصاء عضو معين إذا لم يوافق على تعديل تم تبنيه من طرف أغلبية ثلثي الأعضاء وهذا الإقصاء عادة لا يمس الدول المهمة إنما هو أداة لتهديد الدول الصغيرة، وهو وسيلة للضغط وليس أداة لاتخاذ القرارات.

أخيرا تجدر الإشارة إلى أن بعض المواد الأساسية في نظام المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة باتخاذ القرارات ومبدأ الدولة الأكثر رعاية، لا يمكن تعديلها إلا بتوافق الآراء.[1]

2-1-3- مهام ومبادئ المنظمة

أولا: مهام المنظمة العالمية للتجارة :

1-تسهيل تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

2-تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور، التي تم الاتفاق عليها خلال جولة الأورغواي، كقطاع الخدمات الذي تم تأجيل الاتفاق حول كل جوانبه في جولة الأورغواي إلى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمة، بالإضافة إلى المفاوضات الأخرى الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية.

3-الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور، وذلك طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن خلال دولة الأورغواي.

4- متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وذلك عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول والتي تتم وفقا لفترات زمنية محددة، وهي كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنتين للدول المتقدمة والهدف من ذلك هو الإطلاع على التغيرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياستها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات، ومن جهة أخرى العمل على تكريس مبدأ الشفافية من تعميم المعلومات على جميع الأعضاء، وإعطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل عضو.[2]

[1] أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص478-479.

[2] حسين عمر، **الجات والخصخصة**. دار الكتاب الحديث، 2001، ص13.

5- التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، شاملا جوانبه المالية والنقدية والتجارية، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.[1]

6- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة وتعزيز الفكر التنافسي العادل بما تمنحه من معاملات تفضيلية للدول النامية والدول الأقل نموا، لا سيما ما تعلق بالشروط التقنية والمساعدات والالتزامات الأقل تشددا بالمقارنة مع الدول المتقدمة ونشر فكرة عدم التمييز مما يبرز أكثر فكرة العدالة.[2]

ثانيا: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة :

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ملتزمة بمبدأ عدم التمييز في رفع الرسوم الجمركية، والمعروف بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية غير المشروطة، فالتخفيض الجمركي على سلعة ما من قبل دولة ما، يجب أن ينطبق على جميع الدول الأخرى المصدرة لنفس السلعة إلى تلك الدولة، وكذلك الأمر، فإن إعفاءات جمركية بين دولتين يجب أن تمتد لتشمل جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ويستثنى من تلك القواعد الاتفاقات الجمركية واتفاقيات التجارة الحرة، والشرط الوحيد في هذا الشأن، هو أن التجارة مع الخارج تكون أكثر تحريرا، بحيث لا يسمح بزيادة الرسوم الجمركية للإتحاد الجمركي عن متوسطها في الدول الأعضاء قبل تكوين هذا الإتحاد.

وهناك انتهاك لهذا المبدأ، ولدا قادت اتفاقية1965 الخاصة بالتجارة في السيارات بين الولايات المتحدة وكندا انتهكت هذا المبدأ حيث ميزت ضد دول أخرى.

وقد تم معاملة البلاد النامية بشكل مختلف من ثلاثة جوانب:

-فالدول النامية تحصل على تفضيلات في أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وهذا تعديل لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية؛

-قاعدة المعاملة بالمثل، لا تنطبق على الدول النامية، حيث تتمتع بجميع الإعفاءات الجمركية بين البلاد المتقدمة، ولكن لا يطلب منها المعاملة بالمثل؛

-الدول النامية تستثنى من إزالة الحصص ودعم الصادرات .

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهوم قاعدة من قواعد منظمة التجارة العالمية، لعدم التمييز بين الدول المصدرة في السياسة التجارية من قبل دولة مستوردة ما.[3]

وهذا يعني أن آية دولة عضو تقوم بمنح معاملة تفضيلية لدولة أخرى عضو فإنه يجب تعميم هذه المعاملة على بقية الدول الأعضاء تلقائيا، وعليه تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في كل الأسواق الدولية.[4]

---

[1] ناصر دادي عدون، متاوي محمد، (انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة)، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد3، 2004، ص ص68-69.

[2] محفوظ لعشب، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] موروخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص186.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص427.

2-مبدأ المعاملة الوطنية:

هذا الشرط مكمل لشرط الدولة الأولى بالرعاية[1] إذ يجب على كل دولة أن تعامل المنشآت الأجنبية العاملة فيها معاملة لا تقل تفضيلا عن معاملتها لمنشآتها[2] وبمعنى آخر يجب أن تمنح هذه السلع المستوردة نفس المعاملة التي تعامل بها السلع المنتجة محليا من حيث الأمور المتعلقة بالتداول والتوزيع والتسيير والضرائب...إلخ.

فمثلا لا يجوز لأي دولة أن تستوفي ضريبة محلية (مثل ضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة) على المنتج المستورد بنسبة أعلى من النسبة المفروضة على المنتج المحلي.[3]

3- مبدأ الشفافية:

(الحماية من خلال الرسوم الجمركية فقط): والمقصود بهذا المبدأ الاعتماد على التعرفة الجمركية وليس على القيود الكمية في تقييد التجارة الدولية إذا اقتضى الأمر، فعندما تضطر الدولة لحماية الصناعة الوطنية الناشئة أو إصلاح الخلل في ميزان مدفعاتها فإنه يجب عليها أن تلجأ إلى سياسة الأسعار عن طريق فرض التعريفة الجمركية والابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد، حيث أنه في ظل قيود الأسعار توجد الشفافية التي تمكن من تحديد مقدار الدعم الممنوح للمجتمع المحلي بالأرقام الدقيقة، أما سبب معارضة الجات للأسباب الكمية مثل: حصص الاستيراد فإنه يرجع إلى افتقارها للشفافية وعدم المقدرة على تحديد الدعم الممنوح للمجتمع المحلي.[4]

4-الاعتراف المتبادل:

وبمقتضاه تعترف كل دولة عضو في الإتحاد الأوروبي بمعايير المنتج والتي تطبق في الدول الأخرى الأعضاء فلا يمكن لدولة ما منع تداول منتج ما في أسواقها، لأن لديها معايير مختلفة متعلقة به ففي التجارة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية نجد أن إجراءات الفحص والاختبار والسماح لتكنولوجيا المعلومات ومعدات الاتصالات تخضع للاعتراف المتبادل.

5-الارتقاء بالتجارة:

وبمقتضاه يصوت الكونجرس الأمريكي على الاتفاقيات النهائية بدون تعديل، وتعرف بالمضار السريع الذي منح لإدارة الرئيس بوش في عام2002 والوظيفة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية هي تيسير المفاوضات الدورية متعددة الأطراف لتخفيض الرسوم الجمركية، والتي تخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وكانت آخر ثلاث جولات هي: جولة كندي، وجولة طوكيو، وجولة أورجواي، في حين مازالت المفاوضات في جولة الدوحة مستمرة من2003-2005.[5]

[1] عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص77.
[2] موروخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص187.
[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص427.

6-**حماية حقوق الملكية الفكرية** :

وذلك في كافة المجالات التكنولوجية والعلمية والأدبية والفنية ووضعت لهذا الغرض قواعد محددة وأنشئ تنظيم مؤسسي دائم وتم التعاون باتفاقية رسمية مع منظمة الملكية الفكرية العالمية التابعة للأمم المتحدة.

7-**حل المنازعات التجارية** :

عن طريق التفاوض والتوافق في المصالح وبأسلوب مؤسسي وحسب قواعد محددة وذلك بدلا من ترك هذه المنازعات لتتضخم وتشتد بل ولتتحول أحيانا إلى صراعات سياسية وحتى إلى حروب عسكرية كما حدث في الثلاثين

8- إنشاء تنظيم مؤسسي دائم(WTO) ليحل محل(GATT) :

التي أعدت أصلا ليكون هيكلا مؤقتا على أن يكون هذا التنظيم الجديد استكمالا لما حققته الاتفاقية العامة مند العام1947 ولغاية1994، فأصبحت(WTO) مسؤولة أمام كافة المفاوضات متعددة الأطراف التي جرت سابقا في إطار(GATT) وتلك التي تجري فيما بعد هذه الاتفاقية، وذلك لبناء قواعد أو اتفاقيات أو تفاهمات أو أي صيغ للتبادلات الدولية وبما يساعد على تطوير وظائفها وخاصة بالنسبة لتحرير التجارة العالمية من كافة العوائق والقيود وتحسين المناخ الاستثماري لجذب الرأسمال الأجنبي المباشر، وتأسيس مشروعات دولية مشتركة وتنسيق الإستراتيجيات الوطنية لصالح توسيع منافد التسويق العالمية بالإضافة إلى بناء وتطوير العلاقات المؤسسية مع منظمات دولية أخرى وخاصة وغيرها...وكل ذلك بما يسهم في عملية استراتيجية متكاملة لتعزيز عملية الاندماج على مستوى الاقتصاد العالمي.[1]

2-1-4- أهداف المنظمة العالمية للتجارة

إن الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة لها أهدافها المعلنة والكامنة، وجاءت منظمة التجارة العالمية بقرارات تم الاتفاق عليها في جولة الأوروغواي لتحل محل الجات في إدارة الأمور التجارية بين الدول الأعضاء وهي تتبنى أهداف الجات بالإضافة إلى الأهداف الخاصة بها، لذلك نجد أنه من الأفضل أن نتكلم بإيجاز عن أهداف الجات أولا ثم نتبعها بأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

هدفت الجات إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول لكي تعيق تدفقات السلع عبر الحدود الدولية، وذلك من أجل تحرير التجارة الدولية، وتطوير نظام تجاري حر يمكن البلدان الأعضاء من التبادل التجاري للسلع في جو من المنافسة العالمية، وفتح الأسواق للمنافسة الدولية وزيادة التجارة وتشجيعها بين الدول الأعضاء، وزيادة الإنتاج ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي.

وهذه هي الأهداف المعلنة على الملأ ويعرفها الجميع، ولكن في الواقع توجد أهداف كامنة وغير معلنة تسعى إلى تحقيقها الدول المستنفدة من خلال الجات وهي:

[1] هو يشارد معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**. دار جرير للنشر والتوزيع، 2006، عمان، الأردن، ص ص199، 200.

إنهاء تدخل الدولة الوطنية في الشؤون الاقتصادية والتجارية لبلدها حتى يتسنى للدول الكبرى صاحبة النفود السيطرة على التجارة العالمية وتكريسها لخدمة مصالحها ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الدولية وذلك لفتح أسواق العالم أما تدفق السلع الأوروبية الغربية بوجه عام والسلع الأمريكية بوجه خاص، وكذلك فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية الممثلة في الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بنهب ثروات الشعوب الفقيرة وتحويلها إلى الخارج، وتثني الدول الوطنية عن إدارة اقتصادياتها واللجوء إلى وصفات صندوق النقد الدولي وخصخصة القطاع العام، وإيهام العالم أن السبيل للتقدم الاقتصادي يكمن في نظام الأسواق المفتوحة والحرية الاقتصادية المطلقة.

بالإضافة إلى تحقيق أهداف الجات تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق أهداف أخرى تدور حول الهدف الرئيسي وهو تحرير التجارة العالمية وهي كالتالي:

رفع مستوى الوفاء الاقتصادي لشعوب الدول الأعضاء من خلال رفع معدلات التنمية، وتحقيق العمالة الكاملة للموارد الاقتصادية، وتوسيع الإنتاج وزيادة حجمه بشكل مستمر والإيجار بالسلع والخدمات، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وحماية البيئة وإيجاد الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك، وخلق أجواء المنافسة الدولية في التجارة التي تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، هذه هي الأهداف المعلنة لمنظمة التجارة العالمية، ولكن هناك أشياء تجري على أرض الواقع ويستطيع الإنسان ملاحظتها وهي مغايرة للأهداف المعلنة وهي: التدخل في الشؤون التجارية والاقتصادية للدول وذلك عن طريق القوانين والأنظمة التي تضعها الدول المتنفذة وتستطيع تنفيذها وتطبيقها من خلال منظمة التجارة العالمية لكي تحكم سيطرتها على التجارة الدولية، إبقاء الدول النامية تدور في دائرة التخلف الاقتصادي، وتحت التبعية الاقتصادية والتجارية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعدم تمكينها من بناء اقتصاديات قوية ومتينة ترتكز على الصناعة الثقيلة لكي تخرجها من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة بل إن الدول المتنفذة تسعى إلى الإبقاء على الدول النامية أسواق مفتوحة للبضائع الاستهلاكية، التي تنتجها هذه الدول. ومن المعروف أن الدول المتنفذة على الساحة الدولية، هي التي تقف وراء هذا النهج من السياسة الاقتصادية والتجارية وهم الذين يمارسون الضغوط والتأثير على منظمة التجارة العالمية للسير في الاتجاه الذين يرغبونه وذلك لكي يصبح العالم خاضعا لإملاءات القطب الواحد ومستسلما لها تفعل به ما تشاء.

2-2- التكتلات الاقتصادية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

من المصادفات أن يتزامن الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود وزيادة الحماسية وانتهاء مفاوضات جولة الأورغواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ، وما نتج عنه من إخضاع النظام الاقتصادي لقواعد سلوك متفق عليها من كل الأطراف المكونة لهذا النظام، فقد مثلت الترتيبات التجارية الإقليمية شقا خلافيا في أعمال مؤتمرها فانا1947، وازدادت المخاوف مؤخرا بعد إنشاءها من الأثر السلبي المحتمل للترتيبات الإقليمية على الإطار المتعدد الأطراف الذي تم توصل إليه بعد مفاوضات طويلة بسبب تزايد عدد الترتيبات الدولية والإقليمية واتساع نطاقها، فقد بلغ أكثر200 اتفاقية بلغت إلى منظمة التجارة العالمية

ويتوقع أن يصل عددها إلى400إتفاقية2010، وتكمن القضية الأساسية المتعلقة بالتكتلات الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية في مدى ملائمتها للقواعد القائمة ضمن أحكام واتفاقيات المنظمة، بحيث تكفل ضمان تحقيق التوافق والتكامل بين الإطارين، وسنتطرق في هذا البحث إلى آثار جولة الأورغواي على التكامل الإقليمي.

2-2-1- تأثير جولة الاورغواي على التكامل الإقليمي

لقد كانت إحدى النتائج الأساسية لهذه الجولة تتمثل في تخفيض الرسوم الجمركية بمتوسط يقارب40% فقد كان متوسط الرسوم الجمركية بعد جولة أورغواي هو4%و 5,9%و 6,6% للولايات المتحدة واليابان والإتحاد الأوروبي على التوالي وهذه التخفيضات يجب أن تكون موزعة على فترة زمنية من5-10سنوات وفقا للمنتج.

كما نصت الموافقة في جولة الأورغواي على تخفيض الدعم الزراعي بنسبة21% وكذلك تم استبدال حضر استيراد الأرز في اليابان وكوريا بحصص الواردات والقيود غير الجمركية بما في ذلك حصص الواردات(كالتي تفرضها الولايات المتحدة على منتجات الألبان والحبوب) سوف يتم استبدالها برسوم جمركية، على أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية بمرور الوقت كما تم أيضا تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية، وقد ألغيت أيضا اتفاقية المنسوجات التي تعيق تجارة الملابس والمنسوجات بحلول عام2005 وهو ما تم كذلك بالنسبة لكل القيود الطوعية على الصادرات.

وقد تم إلغاء دعم الصادرات بمقتضى هذه الاتفاقية، على الرغم من أن هناك صورا من الدعم المحلي(كتلك المتعلقة بالإعانات الإقليمية أو المتعلقة بتنظيف البيئة) يسمح بها.

أما الدعم المقدم لتطوير المنتجات كيفية التكنولوجيا فتم تقييده، وبصفته عامة فإن الاتفاقية تحاول تقييد صور الدعم التي من شأنها تقليص المنافسة الدولية.

وهناك عدد من الدول المضيفة تفرض بعض القيود المتعلقة بالتجارة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بضرورة استخدام المنشأة الأجنبية أو فروعها حدا أدنى من عوامل الإنتاج المحلية كمدخلات لها في العملية الإنتاجية أو تصدير نسبة معينة من إنتاجها أو كليهما وتلك الإجراءات التي تعرف بمعايير أداء الاستثمارات الأجنبية سوف يتم التخلي عنها.

وهناك اتفاقية تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، تتضمن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية والدخول إلى الأسواق(تجنيب فرض قيود على عدد المنشآت التي تعمل في صناعة ما) وتضمنت أيضا المهنيين وصناعة الكمبيوتر والاتصالات والبناء والتوزيع والتعليم والخدمات الصحية والمالية، ولم يقبل الإتحاد الأوروبي مقترح السموات المفتوحة والتي بمقتضاها يتم السماح لشركات الطيران الأمريكية والأوروبية بالمنافسة الحرة في القارتين.

وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، فقد وفر الاتفاق فترة حماية مقدارها20سنة للامتيازات والعلامات التجارية وحقوق الطبع للكتب والدواء...ولكن يسمح للبلاد النامية بفترة10سنوات كمرحلة انتقالية فيما يتعلق بحماية الامتيازات.

ونظرا لأن الاتفاق يشتمل على العديد من المناطق الجديدة التي لم يتم تناولها في الماضي في ظل اتفاقية الجات، فقد تقرر إنشاء منظمة التجارة العالمية وتشتمل على هيكل الجات، بالإضافة إلى التجارة في المنتجات الزراعية والخدمات والمنسوجات وحقوق الملكية الفكرية، وكذلك المعايير المتعلقة بالاستثمار وفيما يتعلق بآلية فض النزاعات فإنها تدفع إلى منظمة التجارة العالمية بدلا من محاولة الدول لحلها بصفة ثنائية والحكومات فقط هي المسموح لها بدفع النزاعات لمنظمة التجارة العالمية وليس كما هو الحال في النافتا، حيث يسمح للمنشآت الخاصة التقدم بالشكوى.

وعلى الرغم من أن الاتفاقية تعتبر تقدما ملموسا، فإن هناك بعض الأمور التي تعتبر ضد المنافسة، وتلك التي تقيد الواردات المحلية فهناك مجموعات من الشركات اليابانية والكورية تتحكم في غالبيته النشاط الاقتصادي فالشركات في تلك التجمعات تفضل الشراء من الشركات الأخرى الأعضاء هو ما يكون على حساب استبعاد الموردين الأخرين الأجانب والمحليين على حد سواء فهل يجب على منظمة التجارة العالمية أن تضع بعض القواعد التي تحد أو تصنع مثل هذه الإجراءات؟ لقد قدرت الزيادة في الدخل العالمي الناجمة عن جولة أوروغواي بـ 200مليار دولار سنويا، وكما هو الحال عادة فإن هناك المستفيدين والخاسرين على المستويين الدولي والمحلي على حد سواء، فعلى سبيل المثال فإنه للمرة الأولى تستفيد دول العالم النامي بصورة واضحة وذلك من خلال تحرير التجارة في المنتجات الزراعية وفي الولايات المتحدة فإن المصالح الزراعية والصناعات كثيفة التكنولوجيا سوف تكسب بينما سوف تخسر الصناعات كثيفة العمل.

2-2-2-العلاقة بين الإطار المتعدد الأطراف والإقليمية

إن جولة الأوروغواي بآثارها المتشبعة واتفاقياتها التي مثلت صفقة مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية، قد أعطت دفعا قويا للإطار المتعدد الأطراف وأكسبته مزيدا من الفعالية والمصداقية، ورغم أن هذه الجولة الأخيرة قد خففت إلى حد ما من مخاطر تحويل التجارة إلا أن ذلك لم يمنع التكتلات الاقتصادية الكبرى من الانتشار والتوسع وظهور العديد من المبادرات الإقليمية مند 1994.

وقد تزامن النشاط الدولي في الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود التي سادت العالم مؤخرا، مع انتهاء مفاوضات جولة الأوروغواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ وما تشرف من اتفاقيات.

وتقوم منظمة التجارة العالمية على أساس القواعد، أي أنها تضع القواعد المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجال السلع الصناعية، الزراعية والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية

وتحرير إجراءات الاستثمار، فضاعف قواعد إجراءات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء.

وقد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين إطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تؤدي إليه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد الدول خارج التكفل، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات، عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار نظام قانوني ملزم لكافة أعضائه، وما قد تسفر عنه مثل هذه العلاقة من حالة تنافس قد لا تخدم في النهاية أهداف تحرير التجارة العالمية، وهو التنافس الذي مرد الضغوط المستمرة من مختلف قطاعات الأعمال، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، الهدف إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار وفتح أسواق جديدة من خلال تكتلات إقليمية متوافقة، خاصة وأن معظم المشاريع التكاملية الجديدة قد ركزت على مجالات جديدة مثل تحرير الاستثمار والعلاقة بين التجارة والبيئة، وسياسات المنافسة، وأسواق العمل، وعدد من المسائل الاقتصادية والنقدية والأهداف السياسية، وكلها موضوعات أثبتت الخبرة العملية صعوبة التفاوض بشأنها في الإطار المتعدد.

وقد أدت هذه التفاعلات المستحدثة على الساحة التجارية الدولية إلى اتساع التجمعات الإقليمية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وأصبح التكامل عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات تغطي نظاما كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا إستراتيجية وليست فقط تجارية. كما أصبحت التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، أصبحت بعض الترتيبات الإقليمية تهدف إلى تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة الهامة والخدمات الحيوية كالاتصالات والنقل الجوي والمشتريات الحكومية، وتجانس المعايير، والإغراق المتبادل وغيرها، وأغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدرا محدودا وجزئيا من التحرير نظرا لصعوبة التفاوض حولها في إطار متعدد الأطراف.

وقد أثارت أبعاد هذا التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية، وتشابك علاقاتها بالإطار متعدد الطراف متمثلا في منظمة التجارة العالمية– العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلهما، وانتهت إلى رأيين أساسيين:

–**الرأي الأول:** يرى أن التكتلات الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الخارجية عن التكتل، سواء كانت دولا منفردة أو تكتلات أخرى.

–**الرأي الثاني:** يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستساهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات، وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وبذلك فمن الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والترتيبات الإقليمية خاصة وأن هذه الأخيرة تتسم بالديناميكية المستمرة والتغيير والتطور، لكن الدور الذي تضطلع به المنظمة،يجعل كل المحاولات التكاملية تحت مراقبتها نظرا لما لها من سلطات اتخاذ القرار في أمور الاقتصاد الدولي وبالأخص تحرير التجارة الذي يحتل أهمية كبرى في إرساء دعائم أي تكتل لأنه الخطوة الأولى والأكيدة لتحقيق صفة التكامل.

2-2-3- العلاقة التفاعلية الإقليمية والتعددية في إطار تحرير التجارة العالمية

أولا : إنجازات المنظمة العالمية للتجارة :

لقد نجحت منظمة التجارة العالمية في عاميها الأول والثاني في استكمال إنشاء هيكلها التنظيمي وبدأت بالفعل في ممارسة مهامها، وحققت إنجازات مهمة نذكر منها:

– شروع الأعضاء في تنفيذ التزاماتهم بالإخطارات، وإزالة كافة العوائق الغير جمركية وتخفيض الرسوم الجمركية وفقا لأحكام اتفاقيات وجداول التنازلات، فضلا عن تحديد العديد من قطاعات الخدمات، وتطبيق أحكام الشفافية والمعاملة الوطنية في هذا القطاع؛

– التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق، وإجراءات الوقاية والاتفاقيات المنظمة لإجراءات المصاحبة التجارية؛

– رغم كون التحرير المحقق في قطاع الزراعة تحريرا جزئيا، إلا أنه فاق في مدة أي تحرير أسفرت عنه التكتلات الإقليمية، وينطبق ذلك على قطاعي الملابس والمنسوجات، وكلاهما يعتبر من القطاعات الحساسة للدول المتقدمة وذات الأهمية التصديرية للدول النامية؛

– تشرف منظمة التجارة العالمية على نظام متكامل وحازم، لتسوية المنازعات يعد أكثر شمولا من أي ترتيبات إقليمية في هذا الشأن، حيث يصدر النظام أحكام ملزمة إلا أنها قابلة لاستئناف، ويطبق هذا النظام مبدأ الإجراءات التعاقبية التبادلية؛

– وافقت المنظمة على إنشاء لجنة دائمة للنظر في الترتيبات التجارية الإقليمية التي يتم الإخطار بها للوقوف على مدى توافق أحكامها مع أحكام الإطار المتعدد الأطراف، وفقا لأحكام المادة 24 من اتفاقية الجات ومذكرتها التفسيرية، في إطار الوثيقة الختامية لجولة لأوروغواي؛

– دعا المدير العام للمنظمة إلى النظر في اقتراح الذي نادت به الأطياف المشاركة في المؤتمر التجاري الدولي الذي عقد عام 2003 بمدينة برسيلين الأسترالية، وشاركت فيه دول من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وعددا من المنظمات الدولية، ويدعو الاقتراح أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الالتزام بخلق منظمة تجارية حرة عالمية لإزالة كافة العوائق التجارية بحلول عام 2020.

ثانيا: التطورات الطارئة على الإقليمية :

بعد أن تطرقنا إلى الإنجازات التي تحققت في الإطار الدولي، والأبعاد المختلفة التي تحكم توجهاته، سنتناول بشكل عام ما تحقق على صعيد التكامل الإقليمي، والأبعاد التي تحكم هذا الإطار أيضا:

– أصبحت الترتيبات التكاملية الإقليمية أكثر تعقيدا شواء من حيث الهياكل أو النطاق الجغرافي، كما ظهرت شبكة العلاقات التوسعية عبر الإقليمية لتصعيد التعاون الإقليمي، حيث تنشأ علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج إطار التكتل، ولا تقتصر على أعضائه، بل تمتد إلى الاستثمار الذي يحتل أولوية في العديد من التكتلات الكبرى الجديدة باعتباره القوة الدافعة للتجارة والمسببة في تنميتها بالإضافة إلى مجالات جديدة أخرى ؛

– تختلف أنماط المشروعات التكاملية المطروحة، فبينما يقوم التكتل الأوروبي على أساس الدخول في مفاوضات مباشرة حول موضوعات محددة وفقا لجدول زمني متفق عليه بين الأعضاء مما يوحي بتحولها إلى قلعة تجارية تحرر التجارة بين أعضائها، بينما تطبق إجراءات حمائية صارمة ضد الدول غير الأعضاء في التكتل، وتتبع الدول الأعضاء نمطا مختلفا يقوم على أساس الالتزام الذاتي بالتحرير ويتم تعميم النتائج على سائر أعضاء التكتل وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بل وعلى دول أخرى خارجة عنه وهو ما يعرف بالإقليمية المفتوحة؛

– ما زال التردد يشوب تطلعات الإتحاد الأوروبي للتوسع باتجاه شرق أوروبا والمتوسط، فبالرغم من ما تم تحقيقه من اتفاقيات مع العديد من دولهما لم تصل مضلة برشلونة إلى وضع إطار ديناميكي تنفيذي يحقق الطموح الأكبر لمنظمة تجارة حرة تضم أوروبا والمتوسط ومعهما شرق أوروبا ؛

– أحرز تكتل نافتا تقدما ملموسا على صعيد تحرير التجارة والاستثمار، بل وامتد نطاقه ليغطي مختلف السياسات الوطنية بمختلف المعايير، بالإضافة لما تم الاتفاق عليه في ديسمبر 1994 بين NAFTA و34 دولة لاتينية حول إقامة منطقة تجارة حرة لأمريكيتين في عام 2005 في إطار مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لنصف الكرة الغربي، بينما لم تسفر محاولات التقارب الحذر الأمريكية الأوروبية من خلال مبادرة عبر الأطلنطي عن التوصل إلى اتفاق تنفيذي حول مقترحات إنشاء منطقة تجارة حرة عبر الأطلنطي مع القارة الأوروبية، لكون العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تتأثر بشكل كبير لأنهما يمثلان أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، فتؤثر السياسات المطبقة، في كل منحها على مصالح الآخر؛

– أما على صعيد التكتلات الأخرى شبه الإقليمية فلا تزال الجهود تبدل من أجل التوصل إلى تنفيذ مناطق التجارة الحرة دون قيود، لأن ذلك هو الهدف الأساسي لخططها وبرامجها المستقبلية.

ثالثا: الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف :

في سياق تقييمنا للتكتلات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف نجد أن هناك عدة مزايا تتبعها هذه التكتلات، وبالمقابل عدة تحديات تطرحها ومشاكل تواجهها.

1-المزايا التي تتيحها التكتلات الإقليمية :

على صعيد المزايا نجد أن هذه التكتلات تمكن المجموعة المتحدة التي تتشابه مصالحها من السعي معا لتحقيق هذه المصالح، وبالتالي فهي تسمح بتقديم أكبر على صعيد تحرير التجارة واستطلاع فرص التعاون بحثا عن هذه الأهداف على أساس إقليمي.

ومن ناحية أخرى مثل الإقليمية ساحة مناسبة لتطوير أنماط جديدة للتعاون بين الدول حول القضايا الجديدة التي يطرحها النظام التجاري الدولي لعدة أسباب أهمها:

-أن مشاركة عدد أصغر من الدول في العملية التفاوضية يجعل من السهل الوصول لتوافق الآراء حول هذه القضايا خاصة عندما لا يتم التوصل لأرضية مشتركة في المفاوضات السابقة في الإطار المتعدد الأطراف، أين يفضل التركيز على مجموعة محدودة، تعطي الفرصة للدول لتجريب مداخل مختلفة، مما يتيح للمفاوضات متعددة الأطراف الاستفادة من تجارب الإطار الإقليمي.

-بإمكان الإقليمية أيضا كسر الجمود الناجم عن المصالح الوطنية للدول المنفردة التي تخسر من جراء اتساع المنافسة أو التعاون في مجال محدد، حيث يصبح في الإمكان تسهيل التجارة الدولية بسبب توصل التكتلات الإقليمية لتجانس اللوائح وإزالة القيود في إطار الإقليم، مما يتيح للمنتجين خارج الإقليم التعامل معه على كونه سوقا واحدة.

2 -التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية :

إن التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية تكمن في أنها قد تضع قواعد جديدة مغايرة لأحكام التجارة في إطار دولي أو عناصر تمييز جديدة، مما يثير المخاوف من إنشاء حصن تجاري إقليمي، كما أن مثل هذه التكتلات قد لا تقدم حلولا نهائية للقضايا العالمية، وربما تتسبب في تعقيد المفاوضات الدائرة حول هذه القضايا.

وفي هذا الإطار يرى مؤيدو الإطار المتعدد أنه من الصعب تبرير قيام التكتلات الإقليمية إلا إذا أدت إلى تحقيق الرخاء العام، سواء للأفراد أو الدول عن طريق إزالة القيود التجارية، وبالتالي يمكن تبرير قيام هذه التكتلات إذ ما أدت إلى خلق المزيد من التجارة لا تحويلها، مع تخفيض القيود التجارية ضد غير الأعضاء.

ومن هذا المنطلق فإن التكتلات يمكن تبريرها وفقا لشروط محددة كونها لا تقتصر فقط على تبادل الأفضليات التجارية من خلال إلغاء الرسوم ورفع القيود التقليدية مثل الحصص، بل يجب أن تذهب لأبعد ما يمكن تحقيقه على أساس متعدد في إطار منظمة التجارة العالمية، كما يجب أن تعمل على تعميق التجارة من خلال التعامل مع القيود الداخلية ضد التجارة، وكذا السماح بانضمام الدول الأخرى في المنظمة أو في الإقليم، وأخيرا أن تكون لديها القدرة على الاستمرار في التطور، وهناك أربعة عناصر أساسية تقيم آثار الترتيبات الإقليمية على التجارة الدولية، الحرية الفردية الآثار التجارية، النظم اللائحية، المناخ السياسي.

أ- الحرية الفردية:

هناك اعتقاد سائد بأن تحرير التجارة هو إزالة القيود عن حرية مواطني الدولة في التخلص من ممتلكاتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، والدخول في تبادل طوعي للسلع مع الآخرين ويترجم هذا المفهوم إلى ضرورة تبادل منح التنازلات التجارية أثناء التفاوض مع دولة أخرى، ويرى أنصار حرية السوق في إطار إقليمي أن هذه الحرية يجب أن تكون الشرط الطبيعي للتجارة.

ب- الآثار التجارية:

يمكن القول أن التجارة الحرة تحسن الأحوال العامة لكافة الدول من خلال إتاحة الفرصة لخلق الثراء، ولكن تحت ظروف معينة فإن فتح الأسواق قد يؤدي فقط إلى تحويل التجارة، وهنا يظهر التهديد بتشويه التجارة وبالتالي عندما تنضم دولة ما إلى تكتل إقليمي، فإنها تخاطر باكتساب حرية اقتصادية قصيرة الأمد بينما تعوق فرص المكاسب المستقبلية، إلا أن ذلك لا يعتبر سببا كافيا لعدم انضمامها إلى التكتل.

ج- النظام اللائحي:

ويعد دور اللوائح أكثر أهمية في الحكم على الحكمة من التكتلات الإقليمية من الآثار التجارية، خاصة في ظل ما تعانيه الدول الصناعية الغربية حاليا، ويرجع ذلك أساسا إلى كون التناقضات الناتجة عن سياسات الدولة بما فيها الضرائب و اللوائح الحكومية الصارمة وتوجيه الحكومة للاقتصاد- قد أفرزت مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة العلاج عن طريق تلك السياسة ويظهر هذا الوضع بوضوح في غرب أوروبا، فالبطالة هناك ضعف البطالة في أمريكا وبصفة مزمنة، ويتميز خلق الوظائف- خاصة في القطاع الخاص- بالتباطؤ الشديد، إذ لم يكن منعدما تماما في حين نجد الصناعات المتطورة تتواجد لكثافة أكبر في أمريكا واليابان اللتين تعانيان أيضا من مشكلات اقتصادية هيكلية، إلا أنها أقل مما هو في أوروبا، حيث يقدر العبء الإداري الفيدرالي الأمريكي بحوالي 688 مليون دولار سنويا، وهو ما يتجاوز إجمالي الصادرات الأمريكية السنوية في السلع المصنعة.

د- المناخ السياسي:

تعتبر مشكلات السياسة المحلية أيضا عنصرا رئيسيا يوضع في الاعتبار عند تقييم الحكمة من التكتلات الإقليمية، ولقد شهدت العقود الثلاثة التالية للحرب العالمية الثانية توافق آراء في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح تجارة دولية أكثر حرية، ولكن في أواخر الثمانينات حدث هناك تدهور خطير في المنطق السياسي للتجارة الحرة في ظل ظهور زعامات ذات شعبية واسعة تقود أعداد هائلة من البشر، يدافعون عن السياسات الحمائية، ومن جهة أخرى برعت الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة النمط المدار للتجارة الذي تنامى مؤخرا

ليتضمن اتفاقيات العقود الطوعية على الصادرات، والقيود الكمية على بعض الواردات وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

ونلخص مما سبق إلى أنه إذا كان بإمكان دولة ما الدخول في تكتل إقليمي بدون أعباء لائحية ثقيلة عليها فعليها أن تفعل ذلك دون الاعتماد على الإطار متعدد الأطراف لأن الاتفاقية الإقليمية ستعزز من نشاط قطاع الأعمال وجماعات المصالح الأخرى بشكل يتيح قوة مضادة لأنصار الحمائية، ويكسب هذه الدولة قدرة تفاوضية أكبر في الإطار الدولي، خاصة في موضوعات هامة مثل سياسات الاستثمار، هذا وإن التكتلات الإقليمية لا تخلو من بعض المشاكل الفنية.

3-**المشاكل التي تثيرها الإقليمية:**

اكتسبت التكتلات الإقليمية شعبية كبيرة بعد حقبة الستينات وتم خلق العديد منها، ولكننا نجد عدد من الاقتصاديين المرموقين.

فقد أصبحت سياسات الاستثمار والمنافسة والسياسات اللائحية والقواعد حول الرشوة والفساد مؤخرا تتدرج ضمن المسائل التجارية، وفي ظل العالمية الجديدة أصبحت التجارة وكذلك الاستثمار تحدث نتيجة لقرارات الشركات الكبرى في إطار استراتيجية إنتاج دولية كاملة، ولم تعد نتيجة لبدائل الاختيارات الاقتصادية المطروحة أمام الدول، كما أن المنافسة في العديد من الصناعات قد أصبحت منافسة دولية، وبالتالي فالمؤسسات العالمية تنافس في منتجات عالمية في سوق عالمي، وفي ظل ذلك تؤثر اللوائح والقوانين الوطنية للمنافسة والرشوة في شروط المنافسة الدولية، مما جعلها تحظى باهتمام شريحة أكبر من المجتمع الدولي ولتحقيق التوازن لابد أن يتم تناول هذه المسائل في الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف على حد سواء والاعتراف بوجود حاجة لمستويات مختلفة للتكامل لتحقيق مثل هذا التعاون باعتبار أن الهدف الأسمى لتطوير التعاون الدولي في هذه المسائل هو خلق مناخ يتيح منافسة ذات كفاءة اقتصادية على المستوى العالمي.

وفي إطار هذا الهدف أوصى المؤتمر الوزاري السنوي لعام1995 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تهدف المفاوضات متعددة الأطراف المستقبلية إلى ضمان فتح الاقتصاديات الوطنية أمام المنافسة الدولية.[1]

[1] أسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 161-162.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل اتضح أن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة قد غير ملامح الاقتصاد العالمي من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة ليس عدد من البلدان ومع ظهور هذه المنظمة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وامتدت المجالات التي تسيرها المنظمة ليس فقط إلى تجارة السلع وإنما شملت الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات، بالإضافة إلى تطويرها لجهاز تسوية المنازعات وأصبحت كذلك الإطار القانوني الوحيد الذي ينظم التجارة الدولية بعد الجات.

كما يمكننا القول أن النظام التجاري العالمي سيشهد مفاوضات حول توجهاته المستقبلية والدول النامية أمامها طريق كفاح طويل تحتاج فيه إلى جمع كل ما لديها من قدرات والبحث في كل آليات التقرب فيما بينها.

أين يزال البحث قائما ومستمرا للوصول إلى نظام تجاري عالمي أكثر وضوحا وعدالة من خلال منظمة التجارة العالمية وآلياتها من جهة، ومن خلال التكتلات الإقليمية الجديدة بصورها المختلفة من جهة أخرى مما أثار المخاوف حول مستقبل العلاقة بين هذين الإطارين.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل

يدخل المؤتمر العاشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنظم في الجزائر لشهر ديسمبر ضمن الخطوات المتخذة لإكمال منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المحاولات خلال حقبة زمنية طويلة لم يكتب لها النجاح، وبقيت حبرا على ورق ولكن ما زال حلم التكامل العربي يراود الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج.

وفي ظل انتشار التكتلات الاقتصادية والفرصة التي منحتها منظمة التجارة العالمية لقيام التكتلات الإقليمية(وهي بحد أقصى10 سنوات من بداية انطلاق منظمة التجارة العالمية في سنة1994) وجب على الدول العربية أن يكون لها تكتل اقتصادي يمكن أن يأخذ شكل منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

3-1- ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

3-1-1- تعريف ونشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولا - تعريفها:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية، تحاول من خلالها إحياء جهود التكتل الاقتصادي غير الناجحة، وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل، حيث تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جوان1996 بالقاهرة ولقد تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول ألـ12 أعضاء الجامعة العربية أنداك ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول جانفي1998 على أن تلغي جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.[1]

بلغ عدد الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى17دولة عربية وتشمل كل من: المملكة الأردنية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية الجمهورية العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية الجماهيرية الليبية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، جمهورية السودان، دولة فلسطين، اليمن.

أما الدول التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكانت قد أعلنت رغبتها بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتم الترحيب به من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية فتشمل كل من جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الصومال جزر القمر.

والجدول الموالي يمثل عضوية الدول العربية في اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الشكل (1): جدول يمثل عضوية الدول العربية في اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى

الدولة	مجال الاتفاقية (سلع أو خدمات)	تاريخ إعلام المنظمة	مرجعية الاتفاقية	تاريخ بدئ العمل
مصر	السلع	2004/09/30	المادة24 من الجات	2004/01/01
الأردن	السلع	2002/12/17	المادة24 من الجات	2002/05/01
لبنان	السلع	2003/05/26	المادة24 من الجات	2003/03/01
المغرب	السلع	2000/10/13	المادة24 من الجات	2000/03/01
سوريا	السلع	1977/07/15	المادة24 من الجات	1977/07/01
تونس	السلع	1999/01/15	المادة24 من الجات	1998/03/01
مصر	السلع	2007/07/17	المادة24 من الجات	2007/08/01
الأردن	السلع	2002/01/17	المادة24 من الجات	2002/01/01

[1] الجوزي جميلة، (التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05، ص31.

لبنان	السلع	2006/12/22	المادة24 من الجات	2007/01/01
المغرب	السلع	2000/01/20	المادة24 من الجات	1999/12/01
فلسطين	السلع	1999/07/23	المادة24 من الجات	1999/07/01
تونس	السلع	2005/06/03	المادة24 من الجات	2005/06/01
مصر	السلع	2007/10/05	المادة24 من الجات	2007/03/01
البحرين	سلع وخدمات	2006/09/08	المادة05 من الجات	2008/06/01

المصدر: تواتي بن علي فاطمة: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية العالمية، مجلة الباحث، العدد6، 2008.

ثانيا -نشأتها:

انطلاقا من الإيمان بأن التجارة هي المدخل الرئيسي للتكامل العربي أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية في اجتماعه بالقاهرة يوم19فيفري 1997 البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة خلال 10سنوات، اعتبارا من أول جانفي1998، لكنه في دورته لشهر سبتمبر 2001 أقر تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة هذه المنطقة لتنتهي في أول جانفي2005، وكان مقررا لها أن تنتهي في ديسمبر 2007.

وتأتي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة هامة وحديثة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وقد كانت محاولات التكامل الاقتصادي العربي وفق مدخل تحرير التجارة قد بدأت مند الخمسينات من القرن الماضي حيث وقعت الدول العربية فيما بينها اتفاقيات عديدة منها:

-اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور لدول الجامعة العربية سنة1953؛

-اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية سنة1954؛

-قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية سنة1964؛

-اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة1989؛

-إنشاء الإتحاد بين مصر وسوريا سنة1958؛

-إنشاء الإتحاد العربي بين العراق والأردن سنة1958؛

-إعلان ميثاق العمل الاقتصادي المشترك، عمان1980؛

-إنشاء مجلس التعاون الخليجي سنة1981؛

-إنشاء إتحاد المغرب العربي سنة1989؛

-إنشاء مجلس التعاون العربي سنة1989.

فمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قدم في إطار مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر1995، ثم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري، يؤدي إلى إقامة منطقة حرة عربية كبرى، يراعي أوضاع الدول العربية وينسجم مع متطلبات التجارة العالمية.

وقد كانت أبرز القرارات الاقتصادية التي أوصت بها القمة العربية المنعقدة سنة1996 تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم للإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن جانبية أقر المجلس بموجب قرار رقم1317 بتاريخ: 2007/02/19 البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة الحرة، وهناك ثلاثة بدائل تم اقتراحها لإقامة منطقة التجارة الحرة وهي:

-دمج مناطق التجارة الحرة مجلس التعاون الخليجي والإتحاد المغاربي؛

-ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة، وإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية يتم من خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا وفقا لإطار موحد يحتوي على مبادئ وقواعد موحدة، ثم ربط هذه المناطق بعضها ببعض وتحرير التجارة فيها بالكامل بحيث يتم تعديل الأوضاع الثنائية إلى نظام متعدد الأطراف؛

-التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية، مع السماح ببعض الاستثناءات المؤقتة خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.[1]

أكدت القمة العربية التي عقدت في1966 على إنشاء منطقة التجارة الكبرى ولقد تقرر إنشاء المنطقة بدءا من1998 والاعتماد على التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية(10%) سنويا حيث تم رفع نسبة التخفيض لسنتين آخر تين إلى (20%) يتم استكمال المنطقة في نهاية 2005.[2]

الشكل(02): مخطط يوضح مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

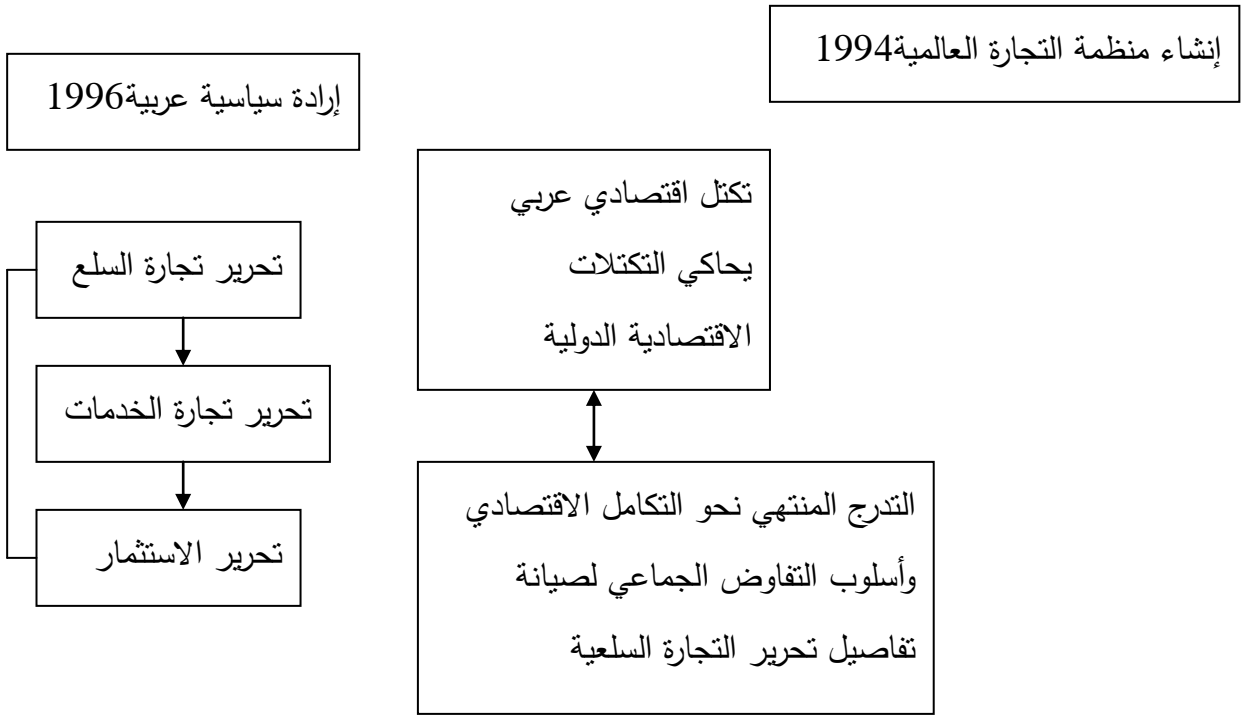

المصدر: محمد النسور: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأمانة العاملة لجامعة الدول العربية، العدد3، 4مارس2011.

[1] رزيق كمال، فضلي عبد الحليم، التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، منشورات معبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة البليدة، 2005، ص ص364-365.

[2] أحمد الكواز، اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي الحالة العربية، سلسلة الخبراء، العدد37، ص20.

1981: اتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية، تحرير كامل لبعض السلع العربية المتبادلة بما فيها عدم تحرير بعض السلع الزراعية، بحيث تشمل السلع الزراعية والحيوانية في شكلها الأولي وبعد إحداث تغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.

1998: إعلان منطقة التجارة الكبرى بدأ بإجراء الدول الأعضاء أول تخفيض جمركي بنسبة10% على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على استيراد السلع الزراعية في إطار منطقة التجارة العربية الكبرى.[1]

3-1-2- أهداف وفوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولا - أهدافها:

تهدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء من خلال:

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية؛
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية؛
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية؛
- الإستفاذة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية؛
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي؛
- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية؛[2]
- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء؛
- توزيع الإنتاج بين الأعضاء حسب الميزات النسبية؛
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية وتطوير البنية التحتية للاستثمار؛
- الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية؛
- الملائمة بين إنتاج المنتجات والاتجار بها وتقديم التسهيلات التمويلية التي تدعم الإنتاج المميز؛
- تنمية التجارة من خلال السياسات النقدية والمصرفية؛
- إنجاز التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأعضاء والذي سيؤدي إلى خلق وحدة اقتصادية متكاملة.

[1] محمد النسور، منطقة التجارة الحرة الكبرى، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد3، 4مارس2011، ص01.

[2] رزيق كمال، فضلي عبد الحليم، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، منشورات معبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة البليدة، 2005، ص364-365.

ثانيا – فوائدها

من أبرز الفوائد نذكر ما يلي:

– إعادة المسار الاقتصادي العربي وإنجاز الكثير نحو التكتل القائم على خطى منهجية وفق أحكام منظمة التجارة العالمية؛

– لآثار إيجابية خاصة بخلق التجارة؛

– التغيرات في هياكل الإنتاج نتيجة اقتصاديات الحجم وإمكانية تحقيقها؛

– الانعكاس المباشر على شروط التجارة؛

– تأثير التخفيض الجمركي وتحسين التنافسية؛

– تأثير القطاع الخاص بإنشاء حقوق لصالح دوائر الأعمال التجارية والصناعية من خلال آلية فض المنازعات التي يشرف عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدفاع عن مصالحه إذا ما فرضت عليه قيود جمركية؛

– تأثير العمل الثنائي المشترك على مستوى اللجان العليا للعمل العربي المشترك.[1]

3-2- الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

3-2-1- الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن أي نظام تجاري متعدد الأطراف لابد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام، وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإنها تستند إلى عدد من الوثائق التي أنشأت بموجبها وهذه الوثائق هي:

–اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛

–البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء؛

–لائحة فض المنازعات؛

–قواعد المنشأة التفضيلية للسلع العربية.

[1] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، متابعة تطبيق اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، ص08.

الشكل(03): جدول يمثل مواقف الدول العربية اتجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الدولة	البدء بإبلاغ المنافذ الجمركية بحسب رقم المذكرة	إيداع هياكل التعريفة	إيداع الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل	تطبيق قواعد المنشأة العامة	الرزنامة الزراعية	الاستثناءات	اتخاذ القرار من قبل الجهات الرسمية
الأردن	1998/03/09	*	*	*	*	*	*
الإمارات	1998/03/16	*	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	*
البحرين	1998/02/08	*		*	لا يوجد	لا يوجد	*
تونس	1998/02/06	*		*	*	*	*
الجزائر	1998/11/03						*
جيبوتي							
السعودية	1998/11/03			*		لا يوجد	*
السودان	1998/08/01	*	لا يوجد	لا يوجد	(*)		*
سوريا	1998/08/01	*	*	*	*	*	*
الصومال		*					
العراق	1998/03/04	*	*	*	*	*	*
سلطنة عمان	1998/05/05	*	لا يوجد	*	*	لا يوجد	*
فلسطين					(*)		
قطر	1998/06/13	*	لا يوجد	*	*		*
جزر القمر		*					
الكويت	1997	*	لا يوجد	*	*	لا يوجد	*
لبنان	1999/12/31	*	*	*	*	*	*
ليبيا	1998/02/16	*	*	*	*		*+
مصر	1998/02/11	*	*	*	*	*	*
المغرب	1998/01/13	*	*	*	*	*	*
موريطانيا							
اليمن							

المصدر: تواتي بن علي فاطمة: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية والعالمية، مجلة الباحث، العدد06، 2008، ص190.

الملاحظات:

الدول المضللة (▭)غير أعضاء في منطقة التجارة الحرة بعدم انضمامها بعد إلى اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

(*): تعني أن الدولة لم تنفد بعد التخفيض المدرج بنسبة10% من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة.

*+: تعني قرار اللجنة الشعبية رقم20 لسنة1998 بالموافقة على إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

***: أعلنت الجزائر أنه بصدد الانتهاء من الإجراءات اللازمة بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة.

▭ : طلبت موريتانيا مؤخرا تجديد موعد لإيداع وثيقة تصديقها على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

تقوم كل من المملكة الأردنية وجمهورية العراق بإبلاغ المنافد الجمركية سنويا بتخفيض نسبة سنوية20% على التصريحة الجمركية.

1- الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

نصت المادة2 من الاتفاقية على الأهداف التالية:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقا للأسس التالية:

- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات والتخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتوجات العربية المتبادلة الأخرى؛

- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع الغير عربية المثلية أو البديلة؛
- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها؛
- تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل؛
- منح تسهيلات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف؛
- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف؛
- مراعاة الصندوق الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا؛
- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

2- الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

حيث نصت عليها المادة6من الاتفاقية والتي تخص إعفاء السلع العربية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل من تلك السلع:

- السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي بعد إحداث تغيرات عليها لجعلها صالحة الاستهلاك؛

- المواد الخام والغير معدنية سواء في شكلها الأولي أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع؛

- السلع النصف مصنعة والواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس إذ كانت لا تدخل في إنتاج سلعة صناعية؛

- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها؛

- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة في المجلس.

أما المادة 7في الاتفاقية وقد نصت على ما يلي:

« يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشأن تخصص تدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب دات الأثر المماثل، المفروض على السلع الضريبية المستوردة وذلك وفقا للقوائم التي يوافق عليها المجلس ويكون التخفيض النسبي متدرجا لمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.>>

3-2-2- البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تتمثل أهم محاور البرنامج التنفيذي للمنطقة في:

- التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول العربية وصولا إلى منطقة تجارة حرة عربية في2005؛

- إلغاء القيود الجمركية على حركة التجارة بين الدول العربية؛

- تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة؛

- وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول(الأعضاء) العربية؛

- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا؛

– التشاور بين الدول العربية الأعضاء حول الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتجارة مثل: البحث العلمي والتشريعات وحماية الملكية الفكرية.

وللوصول إلى هذا كان من الضروري القيام بالخطوات التالية:

يتم تحرير كافة السلع العربية الزراعية والحيوانية والمنجمية وفقا لأسلوب التحرير المتدرج بنسب سنوية متساوية(10% سنويا) للرسوم الجمركية والضرائب بداية من1998/01/01 ولمدة عشر سنوات تنتهي في2007/12/31 (خفضت هذه المدة إلى سنة2005).

تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المتدرج، على أن ينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، وأن يتم إدراج هذه السلع في جدول زمني زراعي عربي مشترك.

لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظورة استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو بيئية أو صحية أو لقواعد الحجز الزراعي البيطري.

لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، مثل القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد.

يشترط لكي تكون السلعة عربية أن تتوافر فيها المنشأة التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لحين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

أن تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية في تطبيق البرنامج التنفيذي والالتزام بكافة المعلومات المطلوبة لحسن التطبيق، وأن يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية والبرنامج التنفيذي.

التشاور بين الدول الأطراف حول أنشطة: الخدمات المرتبطة بالتجارة والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

تتكون آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو جهاز الإشراف تعاونه أجهزة تنفيذية هي: لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية ولجنة قواعد المنشأ العربية والأمانة الفنية.

3-2-3-التزامات الدول العربية بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مند إنشاء هذه المنطقة انضمت إليها جل الدول العربية ما عدى جيبوتي وجزر القمر، غير أن هناك من الدول من انضمت إلى البرنامج التنفيذي للمنطقة وهناك من الدول من وافقت على البرنامج لكنها لم تتخذ إجراءات تنفيذية، وتمثل الدول المنظمة إلى المنطقة سوقا واسعا تضم أكثر من 200 مليون نسمة، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها على الأقل 300دولار، كما يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 522مليار دولار في عام1999.

ورغم أهمية وحجم هذه المنطقة إلا أننا نتساءل عن مدى التزام الدول العربية بالبرنامج التنفيذي المسطر لهذه المنطقة، ومعرفة هذا الالتزام بمدى تضييق تخفيض الرسوم الجمركية المنصوص عليها في البرنامج وهي10% سنويا لمدة عشر سنوات إبتداء من جانفي 1998، ويلاحظ أن14 دولة فقط قامت بتطبيق البرنامج.

كما قامت بعض الدول الأخرى مثل: الأردن، مصر، لبنان، سوريا، المغرب، تونس بتقديم طلبات تشمل قوائم سلبية لبعض السلع تريد استثنائها من تطبيق البرنامج التنفيذي، وهو نفس الأسلوب الذي اتبعته الدول العربية في الماضي عند إبرام اتفاقية السوق العربية المشتركة وهو ما يجعل تحرير التجارة العربية صعبا إن لم نقل مستحيلا، لأنه ليس من المعقول أن تقوم منطقة تجارة حرة بين الدول العربية تستثني منها معظم السلع المتبادلة بين الدول العربية.

ولتفادي هذه السلبيات قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة هذه الطلبات وقامت بتقليص القوائم السلبية إلى أدنى حد واقترح استثناء بعض السلع الأخرى من تطبيق البرنامج بشرط:

- أن تكون مدة هذا الاستثناء تنتهي سنة2002؛

- أن تكون نسبة التخفيض للرسم الجمركي والضرائب على السلع التي سبق استثناؤها في نهاية الفترة هي نفس نسبة التخفيض المطبقة على السلع الأخرى التي لم تكن مستثناة؛

- كما يجب على الدول العربية الحاصلة على هذه الاستثناءات أن تقدم تقارير سنوية عن أوضاعها الاقتصادية بالنسبة لكل سلعة من حيث الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير إلى الدول العربية وغير العربية.

رغم هذه الاستثناءات والعقبات، تم تطبيق المراحل من تخفيض الرسوم الجمركية بدون أي عراقيل حيث تم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة10% في كل سنة ابتداء من شهر جانفي1998، ويتم هذا التخفيض تلقائيا دون الحاجة إلى استصدار قرار سنوي بهذا المضمون ونس الشيء في سنوات1999، لكن في سنة 2000 تم

تخفيض هذه الرسوم بنسبة 40% ونسبة30% في جانفي2001 ونسبة30% في جانفي2002، وهذا من أجل اختصار الوقت اللازم لقيام السوق العربية المشتركة رغم تحفظ بعض الدول على ذلك كالأردن وسوريا.

3-3- إنجازات ومقومات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعراقيل التي تواجهها

3-3-1- إنجازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

من بين إنجازاتها ما يلي:

- الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- تم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل؛
- تم إيداع البلاغات إلى المنافذ الجمركية من 1998-2008؛
- تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف؛
- وضع قوائم سلعية ممنوع تبادلها؛
- وضع آلية لتسوية المنازعات؛
- وضع معاملة خاصة للدول العربية الأقل نموا؛
- تحديد نقاط الاتصال؛
- وضع آليات التعامل مع القيود والعوائق غير الجمركية؛
- إنجاز الأحكام العامة لقواعد المنشأ وبعض السلع المتفق على قواعدها؛
- تطوير التعاون والتحديث الجمركي العربي.

ومن الإنجازات التي قامت بها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نذكر بعض التحديات منها:

- كفاءة النقل؛
- تقييم تجربة الإصلاح الجمركي؛
- قواعد المنشأ(السلع الزراعية المتفق على قواعدها؛
- استكمال الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وأجور الخدمات؛

– تطبيق مبدأ المبادلة الوطنية للسلع العربية المتبادلة؛

– تفعيل دور القطاع الخاص العربي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

– إيجاد معاملة منتجات المناطق الحرة؛

– زيادة كفاءة وتسهيل التجارة؛

– إزالة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والتعرف عليها؛

– تحويل كل أشكال القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية وآليات التعويض والدعم وإجراءات وقائية تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3-3-2-مقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

قبل الحديث عن مقومات النجاح لابد من عرض أسباب فشل التجارب السابقة:

بالرغم من توافر البنية التحتية للتعاون الاقتصادي العربي من اتفاقيات ومعاهدات وآليات وأجهزة، إلا أن مشروعات التكامل الاقتصادي العربي لم يكن لها النجاح، مقارنة بمشروعات أخرى في مناطق مختلفة في العالم، ويرجع فشل التجارب العربية في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

-غياب أو ضعف الإرادة السياسية؛

-عدم إدراك أصحاب القرار للفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي؛

-عدم فعالية المواثيق والالتزامات العربية؛

-الإفراط في تطبيق سياسات الحماية؛

-تبني سياسة إحلال الواردات؛

-اختلاف النظم السياسية وانعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية؛

-غياب وجود سلطة فوق الأقطار العربية تكفل لها اتخاذ قرارات ملزمة لهذه الدول العربية؛

-محاولات القفز على الواقع العربي ومشكلاته والطموح بالانتقال فجأة ومرة واحدة من حالة النشر ثم الاقتصادي إلى حالة التكامل لاقتصادي؛

-العوامل الخارجية وتشبيك الدول الكبرى في جدول التكامل العربي؛

-أحجام القطاع الخاص في المشاركة في عملية التكامل العربي؛

-النقص الشديد من الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي مثل خدمات النقل ووسائل الاتصالات ونظم المعلومات وسياسات التسويق والترويج.

وبناءا عليه فهناك مجموعة من المقومات الضرورية لإنجاح فكرة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية نذكر منها شروط أساسية وأخرى موضوعية:

1- <u>الشروط الأساسية:</u> وتتمثل فيما يلي:

-توفر الإرادة السياسية لتفعيل العمل العربي المشترك : (حيث أن عملية التكامل الاقتصادي عملية سياسية واقتصادية في أن واحد) والذي عبرت عنه قمة القاهرة سنة1996، بالإجماع على ضرورة التعاون الاقتصادي العربي؛

-السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة: وهو عنصر متوفر في منطقة التجارة الحرة العربية، حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في إطار جامعة الدول العربية سنة1981، وهذه الاتفاقية تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهذا الإطار القانوني يعتبر ملزما للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة؛

-البرنامج الزمني لإقامة التجارة الحرة: يعتبر وجود برنامج زمني لأي منطقة تجارة حرة أمرا ضروريا للاعتراف الدولي بها وخاصة من قبل منظمة التجارة العالمية، وبرنامج المنطقة يمتد إلى حدود سنة2005 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل بنسبة10% سنويا؛

-الإطار المؤسسي الفاعل: لابد من وجود إطار مؤسسي الإشراف على تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، وفض المنازعات التي تنشأ في هذا المجال، ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهة الإشراف الرئيسية على تنفيذ منطقة التجارة، ويساعده في ذلك عدد من اللجان والأجهزة.

2- <u>الشروط الموضوعية:</u>

والتي تشكل مناخا ملائما لنجاح المنطقة، ويمكن إيجازها في الآتي:

-وجود نظم اقتصادية تقوم على الحرية الاقتصادية وإكمال آليات السوق، حيث يمكن لآليات السوق أن تعمل على تحقيق التخصص الإنتاجي، وتقسيم العمل بين الدول العربية على أساس ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية وتنافسية؛

-توفر إنتاج سلعي قابل للتبادل، يعني ذلك أن الدول العربية التي تملك قواعد إنتاجية متنوعة زراعية وصناعية تنتج كميات كبيرة من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة الأمر الذي يجعل تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة أكثر سهولة من الماضي؛ [1]

-تقارب مستويات التطور الاقتصادي، وذلك لأن الدول التي تتقارب فيها مستويات التطور الاقتصادي تتوزع مكاسب التكامل فيما بينها بشكل متقارب وأكثر عدالة، وتعتبر الدول العربية متقاربة فيما بينها من حيث التطور الاقتصادي بسبب التقارب في مستويات البحث العلمي والتكنولوجي، ومستويات تراكم رأس المال، وهو ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد بين الدول العربية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عند قيامها.

3-3-3- العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1- عقبات غير جمركية:

نصت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على ضرورة إزالة كافة أشكال العقبات الغير جمركية عند تطبيق البرنامج التنفيذي وتتضمن العقبات الغير جمركية كل وسائل الحماية وأشكال الإعاقة الأخرى، التي تضعها البلدان لتنفيذ مستورداتها ويمكن أن تأخذ العوائق الغير جمركية أشكال عديدة، فإلى جانب الآليات الواضحة مثل حضر الاستيراد وتحديد الكميات المستوردة فإنها تشمل إجراءات تتعلق بالاستيراد بحسب وجهة النظر حولها، ومن الضروري تحديد مثل هذه الإجراءات التي تحد من الاستيراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهي تتعلق بسلطات عديدة مثل:

وزارات الصناعة والزراعة والصحة والبيئة والاقتصاد والتجارة والمالية والنقل.

وفي الواقع فإن العوائق الغير جمركية يمكن أن تكون نتيجة لعدد من التوجهات التي يمكن أن تتخذ لتطبيق سياسات مختلفة، تتعلق بالتنمية الاجتماعية والبيئية والمالية والاقتصاد...وتكون العوائق غير الجمركية على شكل قوانين مكتوبة ومعلومة تطبيق من قبل المؤسسات التي تنظم الحركة التجارية لكن يمكن أيضا أن تكون في شكل تعليمات شفوية يعرفها فقط عدد محدد، كذلك قد تكون العوائق الغير جمركية سلوكية مثل: التشدد في تطبيق التعليمات والتدقيق المبالغ فيه على المواصفات كما يحدث مثلا للشاحنات عند عبور الحدود، من الإعاقات.

وفقا لهذا التعريف فإن كل الدول الأعضاء تمارس أشكالا مختلفة من العوائق غير جمركية، ويمكن تصنيف العوائق الغير جمركية التي يمكن أن تصادفها خلال التبادل إلى:

[1] منشورات الشراكة والاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء الأورو مغاربي، التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتحصيل الشراكة العربية الأوروبية، ص ص 367-368.

* عوائق كمية. * عوائق إدارية.

* عوائق مالية. * عوائق فنية.

-**العوائق الكمية:**

وتشمل نظام التحديد الكمي للمستوردات وحضر الاستيراد وتعقيدات الوثائق المطلوبة بالاستيراد.

-**العوائق المالية:**

وتضم عدة أشكال نذكر منها:

-المبالغة في الرسوم المفروضة على التجارة مثل: الرسوم المطلوبة للمصادقة على الوثائق تبلغ 50دولار في ليبيا لكل وثيقة، وفي سوريا 1,5% من قيمة السلعة.

-تفرض ضرائب إضافية على الاستيراد ويطلق عليها أجور الخدمات تستخدم لأهداف مختلفة وتأخذ سمات عديدة مثل: ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج، أجور مرافقة، اختلاف سعر الوقود، ضريبة اختلاف أنظمة الشحن، غرامات مالية.

ومن أنواع العوائق المالية التي تمارس من الدول الأعضاء يمكن ذكر ما يلي:

-رسوم عالية تفرض للكشف على المواصفات؛

-رسوم الحجز الزراعي؛

-رسوم بدل التأمين؛

-رسوم إشعار جمركي؛

-اختلال الرسوم بين الدول الأعضاء؛

-معاودة تضييق وفحص البضائع والترانزيت وإعادة تقسيمها وفرض الضريبة بناءا على التقييم الجديد؛

-المبالغة في تقييم متطلبات التحويلات المالية؛

-الرسوم الباهظة على دخول الشاحنات مثل: عند دخول الشاحنات الأردن يدفع السائق 80دينار أردني، رسم بدل النقود، وفي مصر يدفع السائق 70 دولار.

-**العوائق الإدارية:**

وتضم إجراءات إدارية عديدة تطبق عند الحدود يمكن أن تتسبب في تأخير عبور الشاحنات منها:

-التدقيق المبالغ في فحص البضائع والكشف على الشاحنات ومراجعة الوثائق وقد تمتد هذه الأخيرة إلى عدة أسابيع أو حتى عدة شهور أحيانا، كما هو الحال على الحدود الليبية حيث لا يتم التسديد على الوثائق عند المعابر الحدودية وترسل إلى طرابلس لتصديقها وهذا يستغرق زمنا طويلا.

-العوائق الفنية:

ويشمل التشدد في تطبيق القواعد الصحية أو الضوابط السيئة وتشترط بعض الدول مطابقة السلع المستوردة للمواصفات المحلية لديها وترفض البضائع المخالفة حتى ولو كانت مطابقة للمواصفات الدولية، حيث أن البعض تضع قيودا صحية على بعض السلع تعيق التبادل التجاري مثل: الأردن، لبنان، المغرب، مصر.

2- عقبات أخرى غير متوقعة:

خلال تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ظهرت عدة عوائق غير متوقعة أهمها:

-عدم توفر بيانات ومعلومات واضحة وغياب المعرفة عن أنظمة وإجراءات التجارة المتبعة في الدول الأعضاء؛

-عدم وجود آلية للتعويض عن الخسائر الناشئة عن فقدان الموارد المالية التي كانت الدول تجمعها من تطبيق التعريفة والرسوم المتشابهة بعد إجراء التعريفات الجمركية؛

-غياب التنسيق بين السلطات والوزارات المختلفة في الدول الأعضاء، والذي يؤدي إلى تعقيدات في الإجراءات؛

-اختلاف القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة في الدول الأعضاء؛

-عدم وجود آلية ناجحة لفض المنازعات، وصعوبة فرض عقوبات على الدول المخالفة؛

وهناك عائق آخر غير متوقع هو الحاجة إلى تشريع مشترك يخص التعامل مع البضائع المنتجة في المناطق الحرة في الدول الأعضاء، فمعظم الدول الأعضاء لديها واحدة أو أكثر من مناطق التجارة الحرة والتي يعتمد الإنتاج فيها على استيراد المواد الخام أو السلع الأولية.

ومازالت الدول الأعضاء تناقش مسألة التعامل مع منتجات المناطق الحرة، فبعض الدول الأعضاء تصر على اعتبارها بمثابة السلع الوطنية، ويجب أن تطبق عليها أحكام التخفيضات الجمركية والرسوم المتشابهة عند تصديرها إلى الدول الأعضاء بموجب شهادة منشأ نظامية، في حين أن الدول الأخرى ترفض إعتبارها كالسلع الوطنية بسبب الخوف من آثارها السلبية على الصناعات الوطنية لتلك البلدان، وقد سعت الأمانة العامة مؤخرا إلى دراسة المناطق الحرة تمهيدا لإيجاد حل لها.

إن المناطق الحرة لا تخلو من السلبيات والتي تختلف حدتها من دولة إلى أخرى حسب مرونة أو صرامة نظم مواكبة العمل ودقة الإجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق والسلع المنتجة بها عن الاقتصاد القومي، وتتلخص هذه السلبيات فيما يلي:[1]

-قد تتحول بعض المناطق من التصدير إلى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة، مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل، ويضيع بعض الموارد الجمركية والضرائب على خزانة الدولة؛

-وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع، وهو ما يضر بالإنتاج والاقتصاد المحلي، وتحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية وليس إنتاجية؛

-حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الكوادر للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها؛

-صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى، حيث يتم استبعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل؛

-تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تقدمها، مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات إلى داخله؛

-إمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق.

[1] باشي أحمد، التكامل لاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية ، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على من طبق التجارة الحرة، ص ص151-152.

خاتمة الفصل

يلاحظ من خلال الأرقام المحققة في التبادل التجاري العربي (التجارة البينية) أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مازالت مجرد حلم عربي يراود الشعوب، وأيضا الأنظمة رغم مرور أكثر من07 سنوات من تطبيق هذه المنطقة وهذا راجع إلى عدة أسباب بالإضافة إلى المعوقات المشار إليها.

ومن جهة أخرى يلاحظ أن هذا النوع من التكتل الإقتصادي، يمثل أهم خصائص النظام الإقتصادي العالمي الذي سيزيد من حجم التجارة في المنطقة، وستعمق أكثر مبدأ الإعتماد المتبادل، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الرفاهية الإقتصادية، ورفع مستوى المعيشة، بالإضافة إلى تحقيق مزيد من تحرير التجارة العالمية في إطار الإقليم الإقتصادي للتكتل، مما ينتج عنه آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة طلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية.

خاتمة

شهد العالم الاقتصادي في نهاية القرن العشرين مرحلة تاريخية جديدة، برزت فيها أهمية التكتلات الاقتصادية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، ففي ظل إتساع نطاق العولمة الاقتصادية وتحدياتها المختلفة وظهور منظمات دولية، لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها، وبالتالي الإمكان للإقتصاديات الصعبة والمنفردة، ففي نهاية القرن العشرين تم الاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات وفرض مختلف الدول لانفتاح الإقتصاديات والأسواق على بعضها مما يعني حرية المبادلات والعيش فأصبح التعاون والتكامل الإقتصادي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن.

أما في الجانب العربي فقد سعت الدول العربية إلى إقامة تكتل إقتصادي كمحاولة منها لمواجهة التحديات وتحقيق تنمية إقتصادية وإزالة حالة العزلة والقضاء على الفقر والبطالة وإزالة الحواجز الجمركية وتحسين مستوى المعيشة ويتجلى هذا التكتل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

النتائج:

إن التكتلات الاقتصادية تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى، مما يسمح بزيادة فرص النفاد إلى الأسواق، وبحسب القدرة التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ضرورة تواؤم التكتلات الاقتصادية الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية، لأن إنشاء هذه التكتلات يخضع لقيود عديدة وضعتها المنظمة العالمية للتجارة للحد من عدم تناسقها مع مبدأ عدم التمييز والحد من آثارها الضارة على الدول غير الأعضاء، هذا ما شملته المادة الرابعة والعشرين من إتفاقية منظمة التجارة العالمية بما يدعم الهدف النهائي وهو حرية التجارة العالمية.

لن تستطيع الدول العربية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين المختلفة إلا بالمزيد من التكتل والتعاون والتنسيق فيما بينها، لذا أصبح الاقتصاد ضروري لها، وهو ينطبق على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

التوصيات:

إذا كان بإمكان دولة ما الدخول في تكتل إقليمي بدون أعباء لائحية ثقيلة عليها، فعليها أن تفعل ذلك دون الاعتماد على الإطار المتعدد الأطراف، لأن الإتفاقية الإقليمية ستعزز من نشاط قطاع الأعمال وجماعات المصالح الأخرى بشكل يتيح قوة مضادة ويكسب هذه الدولة قدرة تفاوضية أكبر في الإطار الدولي.

على الدول النامية عموما والعربية خصوصا التفكير جديا وبسرعة لضمان مصالحها الاقتصادية إما عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية ملائمة أو عن طريق إنشاء تكتلات جديدة مما يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات في وقت أصبحت فيه ظاهرة التكتلات تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا ليصل العالم إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة.

يجب تكامل وتفاعل التكتلات مع الإطار المتعدد الأطراف خاصة في ضوء القدر الكبير من التداخل والتشابك بين هذه التكتلات سعيا نحو التحرير الكلي للتجارة العالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1- أحمد فريد مصطفى: الإقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية.2009

2- السيد عاطف: الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات واستراتيجيات المواجهة (القاهرة، مجموعة الدول العربية، 2002).

3- بكري جامل: الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002).

4- جاسم محمد: التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2013م.

5- حربي محمد موسى عريقات: مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.

6- حسين عمر: التكامل الاقتصادي (أنشودة العالم المعاصر) دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، 1998م.

7- حسين عمر: الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث ، 2001م.

8- سكينة بن حمود: مدخل لعلم الإقتصاد (دار المحمدية العامة، الجزائر).

9- شريف علي الصوص: التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات) دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان2012م.

10- عبد الكريم جابر العيساوي: التمويل الدولي (مدخل حديث) دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م.

11- عبد الفتاح مراد: موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الأسكندرية 1996).

12- عامر مصباح: نظريات تحليل التكامل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية.

13- عثمان أبو جرب: الإقتصاد الدولي.

14- عبد الفتاح بوشرار: الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات) دار المسيرة، عمان، الأردن ،2007م.

15- مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية (النظام الدولي للتجارة الدولية) دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية2008.

16- مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية (النظام الدولي للتجارة الدولية) دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية2008

17- محفوظ لعشب: المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية سنة2010.

18- محمودي مراد: النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة (دار الكتاب الحديث، 2002).

19- موروخاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية: الإقتصاد الدولي (مدخل السياسات) دار المريخ للنشر، بدون طبعة، الرياض المملكة العربية السعودية، 2007م.

20- هو يشارد معروف: تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006م.

21- ياسر زغبي، إتفاقية الجات، دار الندى، بيروت، سنة1999.

ثانيا: المجلات:

1- الجوزي جميلة: التكامل الإقتصادي العربي، واقع وآفاق، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05.

2- تواتي بن علي فاطمة: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الإتحاديات الاقتصادية الاقليمية العالمية، مجلة الباحث، العدد6، 2008.

3- حبيب محمود: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، العدد2، .2000

4- ريتشارد هارمسن،(جولة أوروغواي نغمة على الإقتصاد العالمي)، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1995.

5- محمد النسور: منطقة التجارة الحرة الكبرى، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد3، 4مارس2011.

6- ناصر دادي، عدون متاوي محمد: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد3 2004.

ثالثا: المذكرات:

1- آسيا الوافي: (التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة) ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007.

رابعا: المنشورات.

1- أحمد الكواز: إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي الحالة العربية، سلسلة الخبراء، العدد37.

2- التكامل الاقتصادي العربي كألية لتفعيل وتحسين الشراكة العربية الأوروبية، باشي محمد معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي، مع التركيز على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

3- رزيق كمال، فضلي عبد الحليم: التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية جامعة البليدة، منشورات معبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي سنة2005.

4- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: متابعة تطبيق إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.